الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم
كلية الأدب العربي والفنون
قسم الدراسات اللغوية

مناهج التحقيق بين القدماء والمحدثين

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها
تخصص: لسانيات تطبيقية

من إعداد الطالب:
- الغريبي طيب

إشراف الأستاذة:
بن عابد مختارية

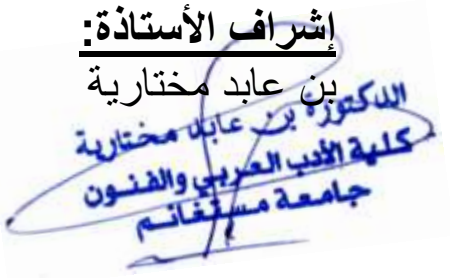

السنة الجامعية: 2022/2021

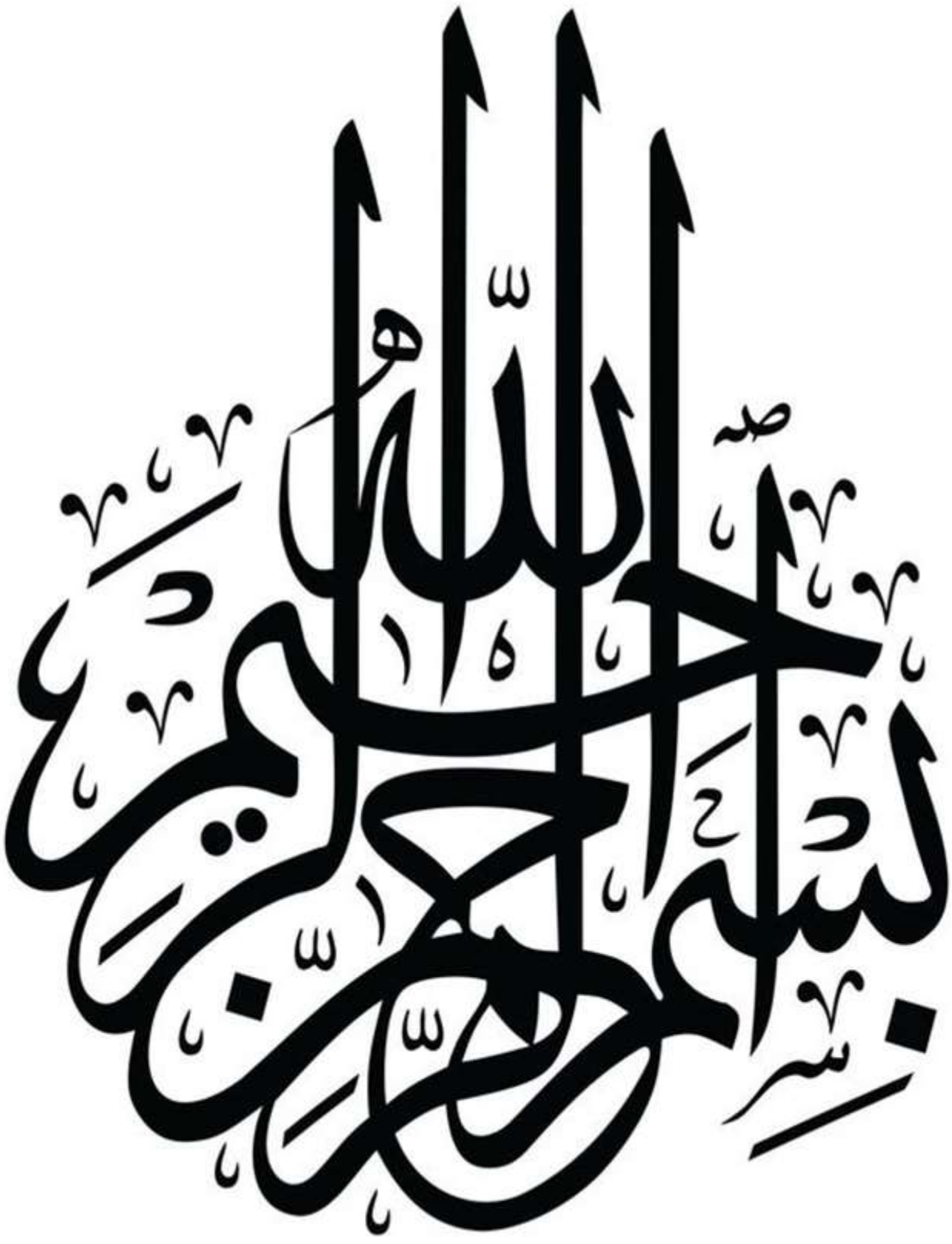
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

✥ إلـــــى كـــل من أضـــاء بعلـمه عـــقل غـــيره.

* أو هـــدى بالجـواب الصـحيح حـيرة ســـــائليه.

* فاظـــــهر بسماحته تواضع العلماء.

* وبرحـــابته سمـــاحة العـــارفين.

✥ أهـــدي هذا العـمل المتـــواضع إلى أبـــــي الذي لم يبخل علي يوما بشيء وإلـــــى أمـــــي التي زودتني بالحـنان والمحـــبة.

* أقـــول لهم أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة.

* وإلـــى إخـوتي وأسـرتي جـــميعا.

* ثم إلى كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي.

* إلـــى من علمني النجـــاح والصـــبر.

* إلـــى أســاتذتي إلـــــى زمـــلائي وزمـــيلاتي إلـــى الشموع التي تحترف لتضيء للأخر.

✥ أهـــدي هذا البحـث المـتواضع راجـيا من المولى عزّ وجلّ أن يجد القبول والنـــجاح.

* إلـــى من كانوا يضيئون لـــي الطـــريق وساندونـــي ويتنازلـون عن حـقوقهم لإرضائي والعـيش في هنـــاء.

* إلـــى النـــور الذي يـــنير لـــي درب النـــجاح.

أحـــبكم حـــبا لو مر على أرض ناحلة لتفـجرت ينـــابيع المـحبة.

شكر وتقدير

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار هو العلي القهار، الأول والأخر والظاهر والباطن الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى، وأنار دروبنا، فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله "محمد بن عبد الله عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم" أرسله بقرآنه المبين، فعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقني وألهمني الصبر على المشاق التي واجهتها لانجاز هذا العمل المتواضع.

والشكر موصول إلى كل معلم أفادني بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة، كما أرفع كلمة شكر إلى الأستاذة المشرفة **"بن عابد مختارية "** التي ساعدتني على إنجاز بحثي. وأشكر أيضا أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه ووسمه.

كما نشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد وأشكر كل أساتذة قسم اللغة العربية وآدابها خاصة وأساتذة المدرسة العليا عامة.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أدعو الله عزّ وجلّ أن يرزقني السداد والإرشاد والغنى.

√ **الغريبي طيب**

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي أنعم علينا بنعمة الوجود، ثم بنعمة الإيمان والهدى، وأكرمنا بالنبي المصطفى خاتم النبيين ورسول العالمين عليه أزكى الصلوات والتسليم، وعلى أهله وصحابته الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

التحقيق هو الفحص العلمي للنصوص، من حيث مصدرها، وصحة نصها، وإنشائها، وصفاتها، وتاريخها، وبعبارة أخرى أن يؤَّدى الكتاب أداء صادقا كما وضَعه مؤلِّفه كمّا وكيفا بقدر الإمكان، وهو علم جليل يحتاج من الجهد والعناية إلى أكثر ما يحتاج إليه التأليف، فالغاية المنشودة من التحقيق هي تحرّي الدقة والموضوعية في إخراج الكتاب أو المخطوط.

ولقد عني المتقدمون من علماء العرب بالتحقيق والتدقيق، وعُرفوا بالضبط والإفادة بما اتّبعوه من قواعد انتهت بهم إلى ما أثبتوه من علوم الحديث عن طريق إثبات صحة السند، وما قام به علماء اللغة والشعر من توثيق للنص القديم ومن التثبيت عن صحة نسبة النص إلى قائله، حتى تهيّأ لهم منهج قويم قائم على أسس وقواعد متينة، تعدّ في غاية الأهمية بالنسبة لمحققينا في العصر الحديث؛ لأنها تلقى أضواء كثيرة على قراءة تراثنا المخطوط في تلك العصور، كما أنها تحمل في طياتها بذور (علم تحقيق النصوص) بمعناه الحديث، ومنه جاء موضوع البحث موسوما بـ: **"مناهج التحقيق بين القدماء والمحدثين"**، وذلك للإجابة على الإشكالية المتمثلة في التساؤلات التالية: ما هي مناهج تحقيق النصوص عند القدماء؟ وما هي هذه المناهج عند المحدثين؟ وما مدى تقارب هذين المنهجين؟.

وعليه فإن هذا البحث يهدف إلى: معرفة مناهج تحقيق النصوص عند علماء العرب القدامى، وأيضا عند المحدثين من أجل إحياء الكتب والمخطوطات التراثية الثرية بالمعارف والعلوم وإخراجها إلى النور في أحسن صورة من أجل الاستفادة منها بشكل كبير، وكيف اعتمد المحقّقون المعاصرون على مناهج تحقيق القدماء في بناء أسس منهجهم في التحقيق المعروف حاليا، وقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في دراسة هذا الموضوع.

أما عن الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع فهي تنبع من أهمية الموضوع في ذاته، فالتحقيق عمل نبيل يحتاج إلى أخلاق وجهد جهيد، والخوض فيه وعرض ما تعلق به من قواعد ومراحل ومناهج وكتب وأعلام وغير ذلك لا يقل أهمية أيضا.

وقد اقتضى موضوع البحث تقسيمه إلى مقدمة، مدخل، فصلين، وخاتمة.

فالمدخل عبارة عن إطار مفاهيمي لموضوع الدراسة، حيث اشتمل على تحديد مفهوم التحقيق ومنهج التحقيق، وهدفه، وشروط المحقق، وأسباب نشأة علم التحقيق عند العرب.

وجاء الفصل الأول الموسوم بـ: (مناهج التحقيق عند القدماء) متضمنا مباحث ثلاثة، تناول المبحث الأول جذور تحقيق النصوص عند العرب القدماء، حيث كانوا يهتمون بالمقابلة بين النسخ، واختيار أصحها وأوثقها وكانوا عرفوا المقابلة منذ فجر الحضارة الإسلامية، واعتبروها شيئا أساسيا في أدب الترجمة في القرن الثالث للهجرة معرفة تدل على عنايتهم بدقة للنص وصحة المخطوط. والمبحث الثاني خصص لجهود علماء العرب القدامى في التحقيق، إذ أن ما قام به العلماء من جهود في تصحيح النصوص وضبطها، إنما يمثل البذور الأولى لعلم تحقيق النصوص بمفهومه الحديث، هي جهود اقتصرت كما مر على الناحية العملية.

وقد اشتمل المبحث الثالث على نموذج من جهود العرب القدامى في التحقيق وهو الوزير "أبي عبيد البكري الأندلسي" (ت487هـ) في كتابه (اللائي في شرح أمالي القالي) الذي يبدو من خلاله محققا من الطراز الأول، ويظهر ذلك في تراجم الرجال وفي نسبة الشعر المجهول، وفي الإشارة إلى خلو الديوان من البيت، والتنبيه على أن هذا البيت مصنوع وعلى تغير الرواية واختلافها والتنبيه على اختلاف نسبة البيت، وعلى اختلاف العلماء في الرواية وغيرها.

أما الفصل الثاني المعنون بـ: (مناهج التحقيق عند المحدثين) فقد قسم إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول يتحدث عن مراحل التحقيق المتمثلة في اختيار المخطوط من حيث العلم الذي يحتويه بين لوحاته وجمع النسخ الأصلية كانت أم فرعية وكذلك الرموز للمخطوط وترقيمه وتحقيق النص التي تعد أهم مرحلة يتضح فيها جهد المحقق.

وتضمن المبحث الثاني مكملات التحقيق والتي تفرعت إلى مكملات قبل التحقيق ومكملات بعد التحقيق، وفي المبحث الثالث عرض لأشهر المحققين المحدثين وأهم مؤلفاتهم، حيث اقتصر فيه على أربعة منهم فقط.

وخصصت الفصل الثالث في دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين المنهجين من خلال اطلاعي على بعض الكتب.

وختمت بحثي بخاتمة موجزة شملت أهم النتائج التي توصّلنا إليها.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أشكر الله تعالى على تمام هذا العمل المتواضع، والشكر الجزيل كذلك مقدم للأستاذة المشرفة التي لم تبخل علي بنصائحها وتوجيهاتها.

المدخل

المـــدخـل: الإطار المفاهيمي للدراسة.

1- تعريف التحقيق

أ- التحقيق لغة: حقق الأمر: أثبته وصدقه، يقال: حقق الشيء والأمر، أحكمه. وكلام محقق: محكم الصنعة رصين.

حق الأمر، حقا وحقوقا: صح وثبت وصدق.

والتحقيق في اللغة: مأخوذ من حققت الأمر إذا تيقنه أو جعلته ثابتا لازما، وحقيقة الشيء منتهاه.

ب- التحقيق اصطلاحا: إخراج الكتاب على أسس صحيحة محكمة من التحقيق العلمي في عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبته إليه، وتحريره من التصنيف والتحريف والخطأ، والنقص والزيادة[1].

أو إخراجه بصورة مطابقة لأصل المؤلف، أو الأصل الصحيح الموثوق.

2- منهج التحقيق:

المنهج من النهج وهو الطريق والسبيل، ويعرف المنهج بأنه « فن التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار من أجل الكشف عن الحقيقة فهو طريقة أو نسق يتبعه الباحث وصولا إلى الحقيقة التي ينشدها »[2].

ومنه فإن المقصود بمنهج التحقيق ههنا هو مجموعة الطرائق أو القواعد أو الخطوات المتبعة في هذا المجال.

3- هدف التحقيق:

رواد التحقيق يكادون يجمعون على أن هدفه الرئيسي إخراج الكتاب كما أورده مؤلفه، أو أقرب ما يكون إلى ذلك، ليتسنى للقراء الإفادة منه. فالكتاب المخطوط لا يمكن أن يطلع عليه كل أحد، فهو محفوظ في خزائن المكتبات، والوصول إليه يحتاج إلى جهد كبير، وكثير من المخطوطات العربية توجد خارج الوطن العربي، والذين يقومون على حفظها في الغالب لا يعرفون العربية، وربما نظروا للمخطوط بوصفة قيمة تراثية فحسب، كما ينظرون إلى إناء قديم أو أداة من أدوات الحرب أو الصيد أو الزراعة القديمة، ولا يعرفون أهمية ما بداخله من علم.

ومهمتهم المحافظة عليه كما هو، ولهذا فإنهم لا يؤذون بالاطلاع عليه إلا بقيود كثيرة، يعرفها المهتمون بتحقيق نوادر التراث الإسلامي، وإن كانوا قد يتساهلون في إطلاع الباحث على نسخة مصورة منه.

كما أن المخطوط بطبيعته ليس من السهل على طلاب العلم قراءته، لاختلاف الخط القديم عن الخط الحديث، فلو أتيح لعامة القراء الإطلاع لما

---

[1]- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، ط 02، 1399هـ-1979م، ص74.

[2]- صالح بلعيد، في المناهج اللغوية وإعداد الأبحاث، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص 14.

استطاعوا الإفادة منه بحالته تلك، بل ربما حرفوا النص وغيروا معناه. فلهذا كان لا بد من تحقيقه، ونشره وفق قواعد النشر المتعارف عليها اليوم لتحصل الفائدة[1].

وتحقيق المخطوطات فن عظيم القدر، ظهر على أيدي المشتغلين بعلم الحديث والرواية، من علماء المسلمين الأوائل، فوضعوا كثيرا من معالم منهجه وآدابه وقد تطور بعد ظهور الطباعة وتعددت مناهجه، واشتغل به المستشرقون فحققوا عددا كبيرا من الكتب العربية في علوم شتى، وحينما وصلت المطابع للعالم العربي بدأ علماؤهم في تحقيق كتب التراث، وظهرت ملامح منهج عربي في التحقيق على يد رواد هذا الفن أمثال الأساتذة "عبد السلام هارون"، و"أحمد شاكر"، و"محمد فؤاد عبد الباقي"، و"صلاح الدين المنجد"، و"رمضان عبد التواب" وغيرهم.

وفي المملكة العربية السعودية لم ينتشر التحقيق على نطاق واسع إلا بعد افتتاح الدراسات العليا في الجامعات حيث شجعت الأقسام العلمية على تسجيل الرسائل العلمية في تحقيق كتب التراث، فأقبل الطلاب على ذلك إقبالا كبيرا، وحققت كثير من كتب التراث في علوم شتى، وقد يكون بعض الطلاب ليس هؤلاء للقيام بهذا العمل الدقيق.

وربما خرجت بعض الرسائل التي ليس لها من التحقيق إلا الاسم، مما حد بعض الأقسام العلمية إلى إيقاف تسجيل الرسائل في تحقيق المخطوطات كما قامت بعض دور النشر في العالم الإسلامي بنشر كثير من الكتب نشرا تجاريا، مكتفية بنسخة أو نسختين من نسخ الأصل المخطوط، فخرجت بعض الكتب ناقصة أو مليئة بالتصحيف والتحريف.

4- شروط المحقق:

إن تحقيق المخطوطات عمل يحتاج إلى مهارات متعددة علمية كبيرة، وإذا دخل فيه من لا تتوافر له تلك المهارات افسد الكتاب الذي أراد تحقيقه، أو قلل من فائدته أو زاد فيه ما ليس منه، أو إخراجه ناقصا مع وجوده تاما في نسخ أخرى وقد رأيت الإشارة في هذا العدد إلى أهم الشروط الواجب توافرها في المشتغل بالتحقيق، وهي خمسة شروط:

أ- الشرط الأول: الخبرة في قراءة الخط العربي القديم، وهذه لا تحصل إلا بمداومة الاطلاع على المخطوطات ومعرفة الخطوط العربية المختلفة من نسخ ورقعة وثلث ونحوها، ومعرفة اختلاف الخط المشرقي عن المغربي في رسم الحروف وإعجامها، ومعرفة طريقة كل عصر في الكتابة، فإن الخط العربي يتطور ويتغير، فالكتابة في القرن الأول الهجري تختلف عن القرن الرابع والخامس، وهكذا يمكن للخبير أن يعرف الخط في أي قرن كتب عن طريق

[1]- زين الدين الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، لبنان، ط 05، 2010، ص77.

المقارنة بمخطوطات ذلك العصر، والجهل بطرائق الكتابة يوقع المشتغل بالتحقيق في أخطاء كبيرة جدا، فيحرف الكلام ويفسده، وربما يبني على ذلك تخطئة المؤلف واتهامه بما ليس فيه، وقد يعلق بعضهم على ما يظنه خطأ، فيبعد عن مقصود المؤلف لأجل الخطأ في النسخة لم يتمكنوا من إصلاحه.

ولأجل الجهل بمعلومة صغيرة جدا - وهي كون القاف في الخط المغربي تكتب بنقطة واحدة فوقها، كالغاء في الخط المشرقي- قرأت منذ سنوات مقالا من كاتب كبير له عمود يومي في صحيفة مشهورة ينتقد وزارة الشؤون الإسلامية لوجود خطأ في كتابة كلمة (القرآن) على غلاف المصحف الصادر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وهي النسخة المكتوبة بخط مغربي حيث وجد القاف بنقطة واحدة فظن ذلك خطأ[1].

ومن المعلوم أن أكثر المخطوطات القديمة لا يعتني ناسخوها باعجام الحروف ولا بكتابة الهمزة، ولا بما يشعر بانتهاء الكلام أو اتصاله، وهذا يستدعي من المشتغل بالتحقيق أن يقلب الكلام على جميع الاحتمالات ليصل إلى الكلمة التي أرادها المؤلف، أو تتسق مع السياق الذي وجدت فيه.

كما أن الناسخ قد يسقط سطرا أو أكثر نتيجة انتقال النظر، وهو أن توجد كلمة معينة في أكثر من سطر من الصفحة، فإذا وصل عند الأولى انتقل إلى الثاني بل قد يترك صفحة كاملة من المخطوط إذا كان المخطوط طويلا، ولم يكن نسخة متواليا.

وحين يهمل الناسخ كلمة أو أكثر فيكتشف السقط، فإنه يكمله في الهامش الأيمن أو الأيسر بعد الإشارة إلى موضعه، بخط يخرج من مكان السقط، ويتجه إلى المكان الذي استدركه فيه على يمين الصفحة، أو شمالها بحسب القرب، وهذا الاستدراك قد يهمله بعض المشتغلين بالتحقيق ظنا منه أنه تعليق لقارئ متأخر، وبخاصة حين يمكن فهم الكلام بدونه.

وقد يكرر الناسخ جملة أو أكثر، فيضطر إلى الضرب عليها وأحيانا لا يضرب على المكتوب بل يكتب قبله حرف (لا) وبعد حرف (هـ) فيأتي المشتغل بتحقيق للكتاب، فلا ينتبه لذلك فيثبت هذا للكلام المحذوف وربما علق عليه.

كما أن المخطوط تتناقله الأيدي، وقد يعلق بعض من قرأه تعليقا على كلمة، فيظن المشتغل بتحقيقه أنها من أصل الكتاب، فيضيفها في صلبه، فيفسد المعنى أو تجعل كلام المؤلف مناقضا لما قاله في موضع آخر.

ومن مواضع الإشكال في المخطوطات الاختصار، فكثيرا ما يكتفي الناسخ عن الكلمة بحرف مثل الاكتفاء بحرف (ح) عن (حينئذ) والاكتفاء عن (رضي

[1]- ينظر، عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 04، 1397ه، ص 29.

الله عنه)، بـ (رض) أو (ض) وعن الأصل بـ (ص) وعن الشرح بـ (ش). وهذا يحتاج إلى خبرة في مصطلحات النساخ[1].

ب- الشرط الثاني: الإحاطة بموضوع الكتاب المراد تحقيقه، ومعرفة مسائله وهذا يحتاج من المحقق إلى أمور أهمها:

- معرفة موضوعات الكتاب ومسائله، من حيث الاتفاق والاختلاف حتى يميز المتفق عليه منها والمختلف فيه.

- معرفة مصادر الكتاب المحقق ليتمكن من الرجوع إليها عند الاستشكال للتحقق من نسبة قول لعالم أو نصب دليل أو نقضه أو وجود سقط في المخطوط عند النقل عن المصدر، أو تحريف كلمة، كما يعينه في معرفة الرموز التي قد يجدها في الكتاب، ولا يعرف المراد منها، فإن لكل مذهب اصطلاحات ورموزا خاصة في الإشارة إلى علماء المذهب الذين اشتغلوا بشرح كتب المذهب أو وضع الحواشي عليها.

- معرفة مؤلفات المصنف الأخرى في الفن نفسه أو في غيره، فإن المؤلفين في العادة يكون أسلوبهم في مؤلفاتهم واحدا، وطريقتهم في تقرير المسائل والاستدلال عليها متقاربة، وهذا يعين المحقق على تصويب عبارة أو إصلاح خلل أو حل إشكال ونحو ذلك[2].

- جمع نسخ الكتاب المخطوط كلها - إن أمكن- فإن ذلك يمكن المشتغل بالتحقيق من اختيار النسخ الأولى بالاختيار، كما يسهل عليه استدراك السقط ومعرفة مصدر الزيادة إن وجدت في بعض النسخ دون بعض ومعرفة الصواب عند اشتباه الرسم.

ولا شك أن اختيار النسخ معينة لتكون أصولا معتمدة في التحقيق له منهج دقيق سيتم الكلام عنه إن شاء الله في عدد لاحق.

ج- الشرط الثالث: الأمانة العلمية، فإن المشتغل بالتحقيق إذا فقد الأمانة لم يكن مؤتمنا على أصول الكتاب، بدءا من وصفها وتحديد تاريخ كتابتها، وانتهاء باختيار النسخة الأصل وبيان ميزاتها، كما تنعدم الثقة في مقابلته النسخ الخطية واثبات الفوارق، فربما تواجهه إشكالات كبيرة في قراءة النص، فيتجاوزها بإثبات ما لم يقله المؤلف، هربا من معاناة البحث والسؤال والمراجعة. ولذا فإن هذا الشرط ينبغي أن يكون حاضرا في ذهن الناشر والقارئ.

---

[1]- ينظر: عبد السلام هارون، المرجع السابق، ص 30.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 30.

كما ينبغي للناشرين - إذا لم يكن المحقق مشهودا له بالأمانة- ألا يكتفوا بالنص المطبوع، وأن يطلبوا من المشتغل بالتحقيق إحضار صور النسخ الخطية عند إحالة الكتاب للتحكيم والفحص تمهيدا لنشره[1].

د- الشرط الرابع: التواضع وعدم اغترار الباحث بقدراته، وما حازه من علوم ومعارف، فالتواضع يمنعه من المبادرة بالتخطئة، ويدفعه إلى أن يتهم نفسه قبل أن يتهم المؤلف أو الناسخ بالخطأ، وإذا فقد المشتغل بالتحقيق هذا الشرط حمله إحسان الظن بما لديه من علم إلى احتقار ما لدى غيره، فوقع في الجهل المركب الذي سيظهر أثره في عمله.

هـ- الشرط الخامس: الصبر والأناة، فإن مكايدة قراءة النص المخطوط، ومقابلة نسخه، ومحاولة فهمه، وحل ما فيه من إشكال، تحتاج لكثير من الوقت والمراجعة وسؤال أهل التخصص قبل الحكم على النص بالخطأ، آو الجرأة عليه بالتعديل مع صحته، ومن لا صبر له قد يتساهل أو يمل في كثرة المطالعة وتكرار النظر، وقد يستعجل في تصويب النص وتصحيحه بعد الطباعة فيقع في كثير من الأخطاء المؤثرة في ضبط النص[2].

5- نشأة علم التحقيق عند العرب:

ولم تنشأ الحاجة إلى هذا العلم عند العرب إلا عندما قل الاعتماد على الرواية الشفوية في تحصيل العلم، فلم يجيزوا لأحد أن يقرأ لطلابه شيئا من كتاب، ما لم يكن هذا الأخير قد قرأ على صاحب المؤلف، أو على أحد تلامذته المباشرين، أو من تتلمذ عليهم، وهي ذات الطريقة التي اعتمدت في تحفيظ القرآن، فلا يجاز طالبه إلا إذا سمع من شيخ تلقاه عن شيوخ سماعا جيلا بعد جيل.على أن بعض الأقدمين كانوا يضطرون للنقل من الكتاب ويشيرون إلى ذلك، وقد سمي ذلك بالوجادة، وهي من مصدر قولهم « وجدت في كتاب فلان كذا وكذا »[3]، وقد سلكوا في ذلك طرقا عدها السيوطي هي[4]:

---

[1]- عبد السلام هارون، المرجع السابق، ص32.

[2]- الطباع، إياد خالد، منهج تحقيق المخطوطات، دار الفكر، دمشق، ط 01، 2003، ص 12.

[3]- رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1975، ص 17.

[4]- ينظر السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح أبي الفضل إبراهيم، وآخري، المكتبة العصرية، بيروت، 1985، 1/144-170، وينظر رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص: 17.

1- السماع: كأن يسمع طالب العلم المرويات التي لقيها عليه شيخه من حافظته، او يقرأها من كتابه، وهي من أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين من أمثال القاضي عياض[1]، وعبر عنها بجملة من التعابير أبرزها[2]:

- أملي على فلان، او أملى عليّ فلان.
- استخدامهم لفظ سمعت.
- حدثني فلان، وحدثنا فلان، فتستخدم الأولى في حالة الانفراد بالتنصت، في حين تكون الثانية إذا كان الحاضرون جمعا.
- أخبرني فلان، أو أخبرنا فلان، فكانت الأولى للإفراد والثانية للجمع.
- قال لي فلان.

ب- القراءة على الشيخ: ويعني بها أن يقرأ فلان على أحد الشيوخ من كتاب أو ما حوته ذاكرته وحافظته، والشيخ منصت يقارن ما يقرأ، او يلقى مع ما في نسخته، أو ما وعته حافظته، ويعبر عن ذلك ب قرأت على فلان.

ج- السماع على شيخ بقراءة غيره: يقال عند الرواية قرأ علي فلان وأنا أسمع. وقد جعل القاضي عياض ما سبق طريقا واحدا فقال: « الضرب الثاني القراءة على الشيخ سواء كنت أنت القارئ، أو غيرك وأنت تسمع، أو قرأت في كتاب، أو من حفظ، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه، أو يمسك أصله»[3].

د- الإجازة: وهي على قسمين:

- أن يعطي الشيخ أو الراوي المجاز إجازة، أو تصريحا لآخر بأن يروي النص مجددا.
- أن يمنحه إجازة أو تصريحا برواية كتب، كأن يقول: أجزتك رواية كل ما أرويه، ويقول المتحمل: أجازني فلان، أو إجازة فلان[4].

هـ- المناولة: أي أن يعطي الشيخ تلميذه أصل كتابه، أو الكتاب الذي يرويه، أو نسخة مقابلة منه، ويقول له: هذا كتابي وقد أجزتك روايته، فتكون النسخة ملكا له، أو أن يشترط على التلميذ أن ينسخ منها نسخة، ثم يعيد الأصل إليه، ويقول المتحدث بهذه الطريق: حدثني مناولة.

---

[1]- القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تح السيد أحمد صقر، القاهرة، 1970، ص: 69، وينظر رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث، ص: 17.

[2]- ينظر: رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص: 17-19.

[3]- القاضي عياض، المرجع السابق، ص: 17.

[4]- رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص 22.

و- المكاتبة أو الكتابة: وهي أن يعد الشيخ بنفسه نسخة من كتابه أو من مروياته، ويعطيها لتلميذه، أو أن يبعث بها إليه، وليس من الضروري أن يصرح للتلميذ بأحقية روايتها، ويعبر عن ذلك الطريق بقولهم: كتب لي فلان أو بعث إلي فلان.

ز- الوجادة: استخدام أحد الكتب والنقل عنه دون رواية عن مؤلفه أو راويه، بغض النظر عن المعاصرة أو القدم، ويقول المحتمل بهذا الطريق: وجدت بكتاب فلان، أو قال أو حدثت. على أن الوجادة عمت في العصور الإسلامية الوسطى، ورأى العلماء أنه لا مناص من وضع قواعد لضبط المؤلفات وتصحيحها.

وأول من اهتم بهذه الوسائل وإبرازها قديما علماء الحديث ورجاله، فكان بالغ اهتمامهم بعلوم الحديث ونقده ومعرفة الرجال، والعناية بضبط أسمائهم وألقابهم وكنيانهم، وتبيين المشتبه منها وكان لذلك أثر كبير في عنايتهم كذلك بطريقة كتابة مؤلفاتهم ووضع القاعد لضبطها وتحريرها، واختيار الطريقة المثلى لذلك[1].

[1]- العلموي، المعيد في أدب المفيد والمستفيد، مطبعة الترقي، دمشق، ط 01، 1349 هـ، ص 135، وينظر: القاضي عياض، المرجع السابق، ص 160.

الفصل الأول

عني المتقدمون من علماء العربية الأوائل بالتحقيق والتدقيق وعرفوا بالضبط والإفادة حتى تهيأ لهم منهج قويم، قائم على أسس متينة، بل يعد أدق منهج يحتذيه قلة من المحققين المعاصرين، ويفر منه الكثرة طلبا للاستخفاف.

كما أن الحديث عن هذا الموضوع يلزم بداهة أن نتكلم عنه ولو بصفة موجزة عما يشمله، وبناء على ذلك سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول يتناول جذور تحقيق النصوص عند العرب، والمبحث الثاني يتطرق إلى جهود علماء العرب القدامى في التحقيق، أما المبحث الثالث سنتكلم عن مجموع نماذج من جهود العرب القدامى في التحقيق.

المبحث الأول: جذور تحقيق النصوص عند العرب:

عرف العرب القدماء التحقيق عملا، فكانوا يهتمون بالمقابلة بين النسخ واختيار أصحها وأوثقها، وقد عرفوا المقابلة منذ فجر الحضارة الإسلامية واعتبروها شيئا أساسيا في أدب الترجمة في القرن الثالث للهجرة[1]، معرفة تدل على عنايتهم بدقة النص وصحة المخطوط، وقد ذكر "العلموي" في كتابه (المفيد في أدب المفيد والمستفيد) الأمور التي تدل على اهتمامهم بصحة النص، ودقته وتصحيحه، وضبطه[2]، ولعلهم تأثروا في ذلك بما ورد في الأخبار الإسلامية من روايات تشير إلى إشارة غير مباشرة إلى مبدأ التحقيق متمثلا في معارضة النصوص، لتوثيقها وتصحيحها، فأولى هذه الروايات تذكر أن النبي صلّى الله عليه وسلم كان يعارض جبريل عليه السلام القرآن في كل سنة مرة طوال حياته وأنه عارضه مرتين في السنة الأخيرة من حياته[3]، ومعارضة النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل عليه السلام وإن لم تدل على معنى التحقيق بمفهومه كله، فإنها تركت منهجا، ومثال يحتذي في الأخذ بمنهج التحقيق بالإضافة إلى أن العرضة الأخيرة كان عليها الاعتماد، في بيان ما استقر عليه الوحي بعد نسخ المنسوخ[4].

---

[1]- برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب، إعداد و تقديم محمد حمدي البكري، مركز تحقيق التراث (وزارة الثقافة)، القاهرة، 1969، ص 93.

[2]- روز نتال، مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة أنيس فريحة، ط 04، دار الثقافة بيروت، 1983، ص 130.

[3]- أبو عبد الله البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1313ه، ص 248.

[4]- الغرياني، الصادق عبد الرحمن، تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، مجمع الفاتح للجامعات ليبيا 1989، ص15.

وتذكر ثانيتها أن زيد بن ثابت كان يعارض ما يكتبه من الوحي على رسول الله صلى الله عليه و سلم بعد كتابته، يقول الطبراني فيما يرويه عنه انه قال: «كنت اكتب الوحي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ... وهو يملي عليه ... فإذا فرغت قال، اقرأ فاقرأ فان كان فيه سقط أمامه »[1].

أما ثالثهما فتتعلق بجمع القرآن في مصحف واحد، إذ لم يجمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما كان مكتوبا على الرقاع والأكتاف والعسب و محفوظا في صدور الرجال، وكانت هذه الصحف مفرقة، فلما أراد أبو بكر أن يجمعها - بمشورة عمر رضي الله عنهما- عهد بالأمر إلى زيد بن ثابت[2]، لتوافر أهم الصفات المطلوبة فيه للقيام بعمل كهذا العمل، لضمان صحة النص وتوثيقه لأن زيدا من أدرى الناس بترتيب القرآن و بالمنسوخ منه، وهذا واضح في وصف أبي بكر رضي الله عنه له و هو يسند الأمر إليه، فيخاطبه قائلا[3]: « انك رجل شاب عاقل لا نتهمك و قد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه و سلم فتتبع القران فاجمعه ».

ويبدو أن زيد بن ثابت قد استعان بغيره ممن عرفوا بالأمانة، والدربة على تصحيح نص، يشهد بذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه[4]: « لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش و ثقيف ».

وكان من منهجهم أنهم كانوا يستظهرون على المكتوب في الصحف بالمحفوظ في صدور الرجال[5]، حتى تم لهم ما أرادوا، وبقيت الصحف التي جمع فيها القرآن عند أبي بكر أيام حياته، ثم عند عمر إلى أن توفاه الله، ثم تحولت إلى حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها[6].

وتتعلق الرواية الرابعة بما كان يعزم عليه عثمان بن عفان من نسخ الصحف التي كانت جمعت في عهد آبي بكر، وجعلها في مصحف واحد ومن ثم

---

[1]- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وأخر دار الحرمين القاهرة، 1415ه، ص 207.

[2]- البخاري، المرجع السابق ، ص 89.

[3]- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل، أحمد بن علي، فتح الباري، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت 1996، ص 13.

[4]- ابن حجر القسطلاني، المرجع السابق ، ص 19.

[5]- الغرياني، أبو الفضل، أحمد بن علي، فتح الباري، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت، 1996، ص 19 .

[6]- الغرياني، المرجع السابق، ص 16.

توزيعه في الأمصار،[1] معتمدا فيها عزم عليه على النسخة الأم، إذ أرسل إلى حفصة بنت عمر أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف[2]، وعهد بالأمر إلى جماعة - من ذوي الحفظ و العلم و الفطنة و الفصاحة من قبائل العرب[3] - بلغ مجموعهم في إحدى الروايات اثني عشر رجلا من قريش و الأنصار[4]،.وكان في مقدمتهم زيد بن ثابت لما عرف عنه من صفات أهلته لجمع المصحف الأصل، وسعيد بن العاص لأنه كان- كما يروى- أعرب الناس، وقيل أفصحهم وهو أشبه الناس لهجة برسول الله صلى الله عليه وسلم[5].

وكان من المنهج الذي ساروا عليه أنهم إذا اختلفوا في شيء من القرآن أن يكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم[6]. وفي رواية ابن حجر كانوا إذا اختلفوا في الشيء أخروه ليكتبوه على العرضة الأخيرة[7]. وهذا يقابل ما يعرف في قواعد فن التحقيق عند المحدثين بتقديم النسخة الأخيرة إذا كان لأصل الكتاب أكثر من إبرازه.

وقد نالت هذه النسخة من الضبط والتوثيق والعناية اللازمة ما جعلها النسخة المعتمدة في الأمصار الإسلامية، فقد ألزم عثمان الناس بها وأمر بما سواها من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق[8].

وتذكر الأخبار الإسلامية - في روايات أخرى - أن اهتمام العرب بتحقيق النصوص كان منذ القديم، عندما بدءوا يدققون في تراثهم، تدقيقا لم يأخذ معنى التحقيق بمفهومه اليوم، وإنما يمثل في وضع القواعد، لضبط مؤلفاتهم وتصحيحها، وكيفية كتابتها على أسس واضحة المعالم، وذلك يتناول: ضبط الكلمات بالشكل، واستخدام العلامات الواجبة لإصلاح الخطأ، أو تعديل جملة أو عبارة، أو حذف بعض أجزائها، أو إضافة جديد إليها، وعمل الرموز المفهمة للاختصار في أسماء العلماء وأسماء الكتب، وغير ذلك من القواعد والاصطلاحات التي لابد منها لضبط الكتب و تصحيحها[9].

---

[1]- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مكتبة المعرف، بيروت، ص 217.

[2]- ابن حجر القسطلاني، المرجع السابق، ص 18.

[3]- الغرياني، المرجع السابق، ص 17.

[4]- ابن حجر القسطلاني، المرجع السابق، ص 18.

[5]- ابن كثير، المرجع السابق، ص 217.

[6]- البخاري، المرجع السابق، ص 226.

[7]- ابن حجر القسطلاني، المرجع السابق ، ص 19.

[8]- الغرياني، المرجع السابق، ص 17.

[9]- السامرائي إبراهيم، مع تحقيق كتب التراث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج 11-12، السنة الرابعة عمان، 1981، ص 13.

ويعد رجال الحديث أول من اهتم بهذه المسائل و إبرازها من العلماء، لأن الحديث الشريف كان تأخر تدوينه، وبقي يعتمد على الرواية الشفهية فدخله من المنحول ما يسيء إليه، ولذلك تصدوا إليه و بذلوا فيه جهودا علمية هائلة في توثيق روايته والتعرف إلى رواته فدرسوا أسانيده ورواته وفحصوا مادته ومتنه ووضعوا في ذلك علوما كعلم الرجال وعلم الحرج والتعديل وعلم علل الحديث وعلم مصطلحاته أو مصطلحه، ويناقش الأخير منها مدى صحة الحديث و قوته وتوسطه بين القوة و الضعف[1].

فإذا تجاوزنا هذه المرحلة المبكرة في تاريخ العرب إلى منتصف القرن الرابع الهجري وجدنا روايات الرواة العرب تشير إلى عناية السلف بالتحقيق واهتمامهم بمعارضة كتبهم وعودهم إلى ما يملونه بالتنقيح والتهذيب، إشارة تدل على اهتدائهم للقواعد التي يقابلون بها بين النصوص المختلفة، لتحقيق الرواية وضبطها، والوصول بها إلى درجة عالية من الاطمئنان إلى صحة النص وتحري الصواب، من ذلك ما روي عن أبي عمر الزاهد[2] في إملائه كتابه (الياقوت) في اللغة وكان ابتدأ بإملائه على الطلاب يوم الخميس الليلة بقيت من المحرم سنة ست و عشرين وثلاثمائة ارتجالا من غير كتاب ولا دستور.

ومضى في الإملاء مجلسا إلى أن انتهى إلى آخره، وأخذ تلاميذه يقرءون عليه الكتاب وهو يزيد و ينقح فيه، ثم جمع الناس على قراءة نسخة من نسخهم تعود إلى تلميذه "أبي إسحاق الطبري" لتكون أصلا، فقرأها عليه و سمعها الناس ثم زاد فيه بعد ذلك زيادات جديدة أثناء قراءته عليه لثلاث يقين من ذي القعدة سنة تسع و عشرين وثلاثمائة، والطلاب بين يديه يراجعون نسخهم ويدخلون عليها ما يضيفه أو يصححه، ثم زاد فيه زيادات أخرى، ورأى أن تكون أخر ما يزاد عليه فجمع الطلاب لذلك اليوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة خلت من جمادى الأولى سنة إحدى و ثلاثين و ثلاثمائة، واختار من بينهم أبا إسحاق الطبري ليقرأ نسخته التي كان قد حررها عليه، والطلاب من حوله يسمعونه و يعارضون على نسخة نسخهم وأعلن أبو عمر الزاهد أن هذه هي أخر عرضة يتقرر عليها الكتاب، إذ أملى على الطلاب في خاتمته فقال: « هذه العرضة هي التي تفرد بها

---

[1]- ضيف شوقي، البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره، ط 07، دار المعارف، القاهرة 1992، ص 154.

[2]- ابن النديم، أبو الفرج، محمد بن أبي يعقوب اسحق، الفهرست، ط01، دار المعرفة، بيروت، 1994 ص 102.

أبو إسحاق الطبري أخر عرضة اسمعها بعده، فمن روى عني في هذه النسخة[1]، هذه العرضة حرفا واحدا فليس من قولي فهم كذاب علي، وهي من الساعة إلى الساعة من قراءة أبي إسحاق على سائر الناس وأنا اسمعها حرفا حرفا»[2].

إن موقف أبي عمر الزاهد في سماعه العرضة الأخيرة لكتابه ليدل بوضوح على اهتمام القدماء يكتبهم اهتماما يدفعهم إلى معارضتها وتدقيقها وتنقيحها، والتأكد من ضبطها لتخرج سليمة، وعلى أعلى مراتب الدقة في معارضة الكتب تلك التي كان يقوم بها المؤلف نفسه.

وقد لا يراجع المؤلف كتابه مع تلاميذه - كما هو الحال في كتاب أبي عمر الزاهد- وإنما يقوم بمراجعته وتدقيقه علماء ثقات عرفوا بشدة الضبط ودقة التصحيح، ويعد إخراج اليونيني - حافظ دمشق المشهور- في القرن السابع للهجرة لصحيح البخاري أوضح شاهد على ذلك، وخير ما يمثل عمل القدماء في الاهتمام، بالمقابلة والعناية بالنص، اهتماما يشير إلى معرفتهم بالقواعد العلمية التي تتبعها في إخراج كتاب على أسس قريبة مما يسمى اليوم بالتحقيق[3]، لابد من حيث رموز المخطوطات فحسب وإنما من حيث اختيار أوثق النسخ لاستخلاص أدق صورة للنص[4]. وكان الذي دفع "اليونيني" إلى هذا العمل أن بن مالك النحوي هاجر من الأندلس واستقر في دمشق، فاتفق معه أن يخرج صحيح البخاري تحت سمعه وأمام بصره، حتى يكفل لألفاظه كل ما يمكن من دقة و لحركاتها اللغوية و النحوية كل ما يمكن من صحة.

ولم يكتف اليونيني في إخراجه بنسخة واحدة موثوقة، وإنما جمع أوثق النسخ في العالم العربي، واختار أصلا لتحقيقه نسخة كانت موقوفة بمدرسة أقبغاآص بالقاهرة[5]، وقابلها على الأصول المعتمدة التي بنيها في ثبت السماع، الذي نقله القسطلاني في شرحه، ونقله عنه مصححوا الطبعة السلطانية، فقابلها على أصل مسموع للحافظ أبي ذر الهروي، وأصل ثان مسموع للحافظ أبي محمد الأصيلي واصل ثالث مسموع للحافظ أبي القاسم بن عساكر الدمشقي، وأصل رابع مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة السمعاني وغيره من كبار الحفاظ.

---

[1]- القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف، ابناه الرواة على ابناه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط 01، دار الفكر العربي، القاهرة، بيروت، 1986، ص 176.

[2]- ابن النديم، المرجع السباق، ص 103.

[3]- الخراط، المرجع السابق، ص 20.

[4]- ضيف شوقي، المرجع السابق، ص 185.

[5]- القسطلاني، المرجع السابق، ص 57.

ونهض بهذا العمل في واحد وسبعين مجلسا، وكان بجواره فيها "ابن مالك" بمنزلة المشرف على عمله[1]، يراجع ويصحح، وأمامه جماعة من الفضلاء يسمعون منه، وينظرون في نسخ معتمدة من الكتاب تصحيحا ومقابلة، حتى انتهى منه وتم إخراجه منه على هذا النحو من العرض والمقابلة والتدقيق والتصحيح إخراجا جعل فروع نسخته تنتشر في العالم الإسلامي وذاعت نسخة فرعية منها عالية النسبة، وهي بخط ابن مالك الذي كتب على أورقة من الجزء الأخير سماعه لها من اليونيني، فقال[2]: « سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري رضي الله عنه بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن احمد اليونيني رضي الله عنه و عن سلفه وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بنيت فيه الصواب وضبط »، على ما اقتضاه علمي بالعربية وما افتقر عبارة وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء استوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عاما، والبيان تاما[3].

لقد اعتنى اليونيني بضبط رواية الجامع الصحيح، وبالغ كما يذكر القسطلاني في ضبط ألفاظه، جامعا فيه الروايات التي اشرنا إليها، راقما عليه ما يدل على مراده، اعتناء يدل على معرفة القدماء بأساليب التحقيق وضبط النص فيما يتصل بالمقابلة بين النسخ واختيار نسخة تكون أصلا يعتمد عليه في التحقيق ووضع رمز لكل نسخة، وغير ذلك مما له صلة بأصول هذا العلم وتفاصيله المنتشرة، ولكنهم لم يعرفوا هذا الفن بمنزلة علم له حدوده وأصوله وقواعده، كما عرف الغربيون هذا المفهوم[4].

وقد كان صحيح البخاري النموذج الذي توافرت فيه هذه الأمور، وأمور أخرى ذكرها اليونيني في إخراجه له فهو ينص على مكان النسخة إضافة إلى اسم صاحبها، وعلى أن جميع الأصول التي اعتمد عليها كانت مسموعة، وهي أعلى المراتب في تحمل أي كتاب وإذا كان في نسخة من النسخ نقص فهو ينص عليه كما في أصل الحافظ أبي القاسم الدمشقي، الذي نقص منه الجزأين الثالث عشر والثالث و الثلاثين، وقد اتبع اليونيني من أساليب المقابلة بين النسخ ما يشير إلى دقته وأمانته في أن واحد، بحيث ميز الأصل الذي اعتمد عليه من الأصول

---

[1]- الخراط، أحمد محمد، محاضرات في تحقيق النصوص، ط 02، دار المنارة، جدة، 1988، ص 29.

[2]- ابن حجر القسطلاني، المرجع السابق، ص 58.

[3]- البخاري، المرجع السابق، ص 79.

[4]- الخراط، المرجع السابق، ص 20.

الأخرى، مثبتا و بينها من فروق[1]، فهو يصنع لفظ (لا) إشارة إلى سقوط الكلمة الموضوعة عليها (لا) من أصله و لفظ (إلى) إشارة إلى أخر الساقط في أخر الجملة التي عليها (لا)، ويضع على بعض الكلمات (خـ) أو (خ) أو (خ) إشارة إلى أنها نسخة أخرى، ويصنع فوق الكلمة أو تحتها لفظ (صحـ) إشارة إلى صحة سماع هذه الكلمة عند المرموز له، أو عند الحافظ اليونيني[2].

إن ما قام به اليونيني من عمل في إخراجه صحيح البخاري إنما يصح أن نسحب عليه ما نسميه اليوم بالتحقيق، فهو يقترب في عمله فيه مما يقوم به المعاصرون من عمل في تحقيق النصوص ونشرها، وان كان بعض المستشرفين يرى أن معارضة اليونيني نسخ الصحيح بعضها ببعض إنما هي وسيلة للتوصل إلى معرفة مختلف القراءات، لا وسيلة أولية لوضع نص صحيح[3]، فان هذا الأمر إن يكن حقا فانه من غير الممكن أن نصل إليه لولا العمل الذي قام به اليونيني والذي أضاف إلى النصوص ميزة لم تكن تتحقق إلا به، وقد كان "شوقي ضيف" يصف هذا العمل الجليل بقوله[4]: « وإخراج اليونيني لصحيح البخاري على هذا النحو يدل بوضوح على أن أسلافنا لم يبقوا لنا ولا للمستشرفين شيئا يمكن أن يضاف بوضوح في عالم تحقيق النصوص ».

ولهذه الميزة جعله "القسطلاني" عمدته في تحقيق متن كتابه (إرشاد الساري) وضبطه حرفا وكلمة[5].

وبهذا يتبين أن ما قام به العلماء القدامى من جهود في تصحيح النصوص وضبطها إنما يمثل البذور الأولى لعلم تحقيق النصوص بمفهومه الحديث، وهي جهود اقتصرت- كما مر- على الناحية العملية.

المبحث الثاني: جهود علماء العرب القدامى في التحقيق:

أسلفنا الذكر بأن ما قام به العلماء القدامى من جهود في تصحيح النصوص وضبطها التي تعد بمثابة الإرهاصات الأولى لعلم تحقيق النصوص بمفهومه الحديث قد اقتصرت على الناحية العملية، لكن من يقرأ كتب التراث بتمعن يجد جهودا أخرى لعلماء العربية جاءت في التأليف النظري في قواعد هذا الفن، وقد

---

[1]- ضيف شوقي، المرجع السابق، ص 187- 188.

[2]- ابن حجر القسطلاني، المرجع السابق، ص 57.

[3]- ضيف شوقي، المرجع السابق، ص 187.

[4]- روزنتال، المرجع السابق، ص 74.

[5]- ضيف شوقي، المرجع السابق، ص 188.

فطنوا فيها إلى كثير من المسائل التي يعالجها المحدثون في تحقيق النصوص[1]، نذكرها فيما يلي:

فأولى هذه المسائل: **المقابلة بين النسخ**، وتتحقق المقابلة في جمع مخطوطات الكتاب الواحد، ثم المقابلة بينها للخروج منها بنص واحد مستقيم، وفي ذلك يقول "العلموي" لطالب العلم[2]: « عليه مقابلة كتابه بأصل صحيح موثوقا به فالمقابلة متعينة للكتاب الذي يرام النفع به »، قال عروة بن الزبير لابنه هشام رضي الله عنهم: كتبت؟ قال: نعم قال: عرضت كتابك؟ أي على أصل صحيح، قال: لا، قال: لم تكتب. وقال الإمام الشافعي و يحي بن أبي كثير: « من كتب ولم يعارض أي يقابل، كمن دخل الخلاء ولم يستنتج ». ويفهم من كلام العلموي أن المقابلة كانت تتم على النسخة الأصل الصحيحة للكتاب وهي تقابل النسخة الأم حين تتعدد نسخ الكتاب الواحد.

ومن النماذج التطبيقية على هذه المسألة عند القدماء أنهم كانوا يعنون عناية كبيرة بتوثيق دواوين الشعر الجاهلي، وينصون على أوثق الروايات، كما جاء في حديث "ابن النديم" عن المفضليات للمفضل الضبي الذي قال: « وللمهدي عمل الأشعار المختارة المسماة المفضليات وهي مائة وثمانية وعشرون قصيدة وقد تزيد وتنقص وتتقدم القصائد وتتأخر بحسب الرواية عنه والصحيحة التي رواها عنه ابن الأعرابي »[3]، وكانوا يرون في التحقيق في هذه الأيام ويتأكدون من دقته وينصون على المنحول منه، وذلك كما حدث لشعر أبي نواس الذي تزيد عليه القدماء، وادخلوا في ديوانه الشيء الكثير، وروي بروايات مختلفة ذكرها ابن النديم بقوله: « فممن عمل شعر أبي نواس على غير الحروف يحي بن الفضل روايته وجعله عشرة أصناف ومن العلماء أبو يوسف يعقوب بن سكيت، وفسره في نحو ثمان مائة ورقة، وجعله أيضا عشرة أصناف، وعمله أبو سعيد الشكري ولم يتمه، ومقدرا ما عمل منه ثلثيه قي مقدار ألف ورقة، وعمله من أهل الأدب الصولي على الحروف، واسقط المنحول منه، وعمله علي بن حمزة الأصفهاني على الحروف أيضا»[4].

---

[1]- عبد التواب رمضان، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ط01، مكتبة الخانجي، القاهرة 1986، ص 28.

[2]- روزنتال، المرجع السابق ، ص 41.

[3]- السمرائي ابراهيم، المرجع السابق، ص 94.

[4]- سعيدان أحمد، التراث العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد المزدوج 23-24، السنة السابعة عمان، 1984، ص 195.

وفائدة المقابلة أن مصحح الكتاب كان يضع علامة مميزة على مكان وقوفه عند التصحيح سواء كان ذلك على الشيخ أو عند المقابلة على نسخة أخرى، فائدة تجعله مطمئنا إلى سلامة النص الذي يرويه، وواثقا من صحته وضبطه، يقول "العلموي": « وإذا صحح الكتاب على الشيخ أو في المقابلة علم على موضع وقوفه يبلغ أو بلغ العرض أو غير ذلك مما يفيد معناه، فان كان ذلك في سماع الحديث كتب بلغ في الميعاد الأول والثاني إلى أخرها فيعين عدده فانه مفيد جدا»[1].

وثانية هذه المسائل وهي مرتبطة بالمسألة الأولى، ارتباطا ترتب على **ضبط الكلمات والحروف بالشكل**، ومتى يجب ذلك، يقول "العلموي": « وإذا صحح الكتاب بالمقابلة على أصل صحيح أو على شيخ، فينبغي أن يعجم المعجم ويشكل المشكل، ويضبط الملتبس ويتفقد مواضع التصحيف »[2]، ويشير بصفة خاصة إلى وجوب ضبط أسماء الأعلام، فيقول: « وعلى كل حال فيتأكد ضبط الملتبس من الأسماء، إذ لا يدخلها قياس ولا قبلها ولا بعدها شيء يدل عليها»[3].

وقد جرت عادة السلف أن يضبطوا الكلمة بالحروف، كقولهم: بالحاء المهملة و الدال المهملة، و التاء المثناة، و الثاء المثلثة، ونحو ذلك. وأن يضعوا في باطن الكاف المعلقة (أي الأخيرة) كافا صغيرة أو همزة، وفي باطن اللام كلمة (لام) هكذا، لا صورة (ل) [4].

وابتكر القدماء علامات معينة في ضبط الحروف المهملة، ولهم في ضبطها مذاهب تدل على إهمالهم نقط الحرف، حتى لا يظن أن الناسخ قد غفل عن نقطه فقالوا: بنقطها من أسفل بنحو نقط نظير المعجم من أعلى، فتنقط الراء و الدال مثلا من أسفل نقطة والسين من أسفل ثلاثا، وقالوا: يكتب مثل ذلك الحرف مفردا، وان يكون تحته، وفي حجم صغير اصفر مما في الأصل، فيكتب مثلا تحت الحاء أو في بطنها حاء صغيرة، وكذا في باقي الحروف المهملة وهو عمل بعض أهل المشرق و الأندلس[5].

---

[1]- العلموي، الشيخ عبد الباسط بن موسى بن محمد، المعيد قي أدب المفيد والمستفيد، مطبعة الترقي دمشق، 1349، ص 131 - 132.

[2]- المرجع نفسه، ص 132.

[3]- المرجع نفسه، ص 132.

[4]- بدر الدين الغزي، أبو البركات محمد بن محمد، الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد (مقدمة محمد مرسي الخولي لما نشره منه)، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد العاشر، الجزء الأول، القاهرة 1964، ص137-175.

[5]- المرجع نفسه، ص 174.

وثالثة هذه المسائل فتتعلق **بإصلاح الخطأ**، ومتى يكون ذلك، فالقدماء ينصون على مبدأ وجوب احترام النص، وعدم الإقدام على تعديله أو تصحيح ما فيه من الخطأ بغير علم باستثناء النص القرآني، فإنهم كانوا يرون ضرورة إصلاح الخطأ الواقع في الاقتباسات القرآنية، ومن الأمور الثابتة أن نص القرآن الكريم تعرض لبعض التصحيح في العصور الإسلامية الأولى[1]، يقول "العلموي": « لا يجوز أن يصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه وهذا محله في غير القرآن فان كان مغلوطا أو ملحونا فليصلحه»[2]. وتحدث عن طريقة إصلاح النص والطرق المتبعة فيه باستعمال الرموز استعمالا يدل على عدم تدخلهم في النص بتحسينه أو تصحيحه، فيقول "العلموي": « ينبغي أن يكتب على ما صححه وضبطه في الكتاب وهو في محل شك عند مطالعته أو تطرق احتمال (صح) صغيرة، ويكتب فوق ما وقع في التصنيف أو في النسخ وهو خطا (كذا) صغيرة»[3]. أي هكذا رايته، ويكتب في الحاشية (صوابه كذا) إن كان يتحققه أو (لعله كذا) إن غلب على ظنه انه كذلك، أو يكتب على ما أشكل عليه ولم يظهر له وجهة ضبة وهي صورة رأس صاد مهملة مختصرة من صح هكذا (صـ)، فإن صح بعد ذلك وتحققه فيصلها بحاء فتبقى (صح) وأشاروا بكتابة الصاد أولا إلى أن الصحة لم تكمل، والى تنبيه الناظر فيه على انه مثبت في نقله غير غافل، فلا يظن انه غلط فيصلحه، وقد تجاسر بعضهم فغرها الصواب إبقاؤه.

ويعلق "روزنتال" على رأي "العلموي" في مراعاة آداب تصحيح النص فيقول: « ينص (أي العلموي) على مبدأ وجوب احترام رواية الخطوط ولست اذكر أني عثرت في المدون الإسلامي على مبدأ صريح يتعلق بهذا الأمر كمبدأ الذي يقول به "العلموي"، ومما دفع "العلموي" إلى هذا القول حرصه على سلامة نص ديني»[4].

ورابعة هذه المسائل فكانت في **علاج السقط**، فكان كاتب المخطوط إذا سقط منه شيء من النص سهوا، وضعه على حاشية الصفحة، وأشار إلى مكانه من لنص بعلامة تسمى (اللحق)[5]، وهي عبارة خط رأسي منعطف إلي يمين الصفحة أو يسارها، حسب الجهة التي يريد كاتب المخطوط أن يخرج السقط إليها، يقول "البدر الغزي": « إذا أراد تخريج شيء سقط ويسمى اللحق.... فليخرجه في

---

[1]- روزنتال، المرجع السابق، ص 60-61.

[2]- العلموي، المرجع السابق، ص 137.

[3]- المرجع نفسه، ص 175.

[4]- روزنتال، المرجع السابق، ص 61.

[5]- عبد السلام هارون، المرجع السابق، ص 48-52.

الحاشية أو بين السطور، لكن الأول أولى لسلامته من تضييق السطور وتفليس ما يقرأ لاسيما إذا كانت السطور ضيقة متلاصقة وجهة اليمين من الحواشي أولى إن أمكن بان اتسعت لشرفها ولاحتمال سقط أخر فيخرج إلى جهة اليسار.... وليكن كاتب الساقط من أي جهة كان للتخريج صاعدا لفوق إلى أعلى الورقة لإنارة به إلى أسفلها، لاحتمال تخريج أخر بعده فلا جد له محلا مقابلة.... ثم كيفية التخريجة للساقط أن يجعل في محله في السطر خطا صاعدا إلى تحت السطر الذي فوقه منعطفا قليلا إلى جهة التخريج من الحاشية لتكون إشارة إليه »[1].

وخامسة هذه المسائل تتعلق **بعلاج الزيادة**، فإذا وقع الكتاب زيادة أو كتب فيه شيء على غير وجهة تخير فيه بين ثلاثة أمور، وذلك إذا كان المبطل سطرا أو دونه:

الأول: الكشط، وهو سلخ الورق بسكين ونحوها، ويعبر عنه بالبشر وبالحك.

الثاني: المحو، وهو الإزالة بغير سلح إن أمكن، وهو أولى من الكشط.

الثالث: الضرب عليه، وهو أجود من الكشط والمحو، لاسيما في كتب الحديث.

وفي كيفية الضرب خمسة أقوال مشهورة:

أحدها: أن يصل بالحروف المضروب عليها ويخلط بها خطا ممتدا.

ثانيها: أن يجعل الخط فوق الحروف منفصلا عنها، منعطفا طرفاه على أول المبطل وأخره كالياء المقلوبة ومثاله هكذا.

ثالثها: أن يكتب لفظة (لا) أو لفظة (من) فوق أوله، ولفظة (إلى) فوق أخره ومعناه من هنا ساقط إلى هنا.

رابعها: أن يكتب في أول الكلام المبطل وفي أخره نصف، دائرة ومثاله هكذا.

خامسها: أن يكتب في أول الكلام المبطل وفي أخره صفرا، وهو دائرة صغيرة، ومثاله هكذا (O).

وإذا كان المبطل كلمة أو أكثر فان القدماء وضعوا الضوابط التي تحفظ جمال المخطوط، وتراعي تحسين صورته إلا في بعض الحالات التي يضطر فيها المصحح إلى مراعاة المعاني عليها، يقول "العلموي": « وإذا تكررت كلمة أو كثر سهو ضرب على الثانية لوقوع الأولى صوابا في موضعها، إلا إذا كانت الثانية أجود صورة وأدل على القراءة، وكذا إذا كانت الأولى أخر سطر، فان الضرب عليها أولى صيانة لأول السطر، وبالجملة فصيانة أول السطور وأخرها متعين إلا أن مراعاة أولها أولى، وإذا كان المكرر مضافا ومضاف إليه أو

[1]- روزنتال، المرجع السابق، ص 178.

موصوفا أو صفة، أو مبتدأ وخبرا، أو متعاطفين، فمراعاة عدم التفريق بالضرب أولى إذا كان أخر سطر كيلا يفرق بين شيئين بينهما ارتباط، إذ مراعاة المعاني أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط ».

وسادسة هذه المسائل فهي تتعلق **بعلامات الترقيم والرموز والاختصارات** إذ لم يعرف القدماء علامات الترقيم التي نستخدمها في كتاباتنا هذه الأيام ولكنهم عرفوا ما يقابل بعضها كالدائرة في مقابل النقطة، للفصل بين كل حديثين أو مسألتين مختلفتين يقول العلموي: « وينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة (أي دائرة) أو قلم غليظ، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة لما فيه من عسر استخراج المقصود، ورجحوا الدائرة على غيرها وعليها عمل غالب المحدثين وصورتها هكذا O»[1]، ومن هذا القول ما كنا ذكرناه من وضع علامة مميزة على مكان وقوف المصحح عند التصحيح على شيخ، أو عند المقابلة على نسخة أخرى.

ولم يعرف القدماء كذلك أقواس الاقتباس، ولكنهم ذكروا في قولهم من كانوا يقتبسون عنهم، وعبروا عن انتهاء الاقتباس بعبارات شتى، مثل: هذا ما أورده فلان، أو هذا كلامه[2] أو هذا كلام فلان، أو هذه ألفاظ فلان، أو هذا قول فلان، أو هذا ما قاله فلان، أو إلى هنا قول فلان، أو إلى هنا عبارة فلان، أو انتهى ما ذكره فلان، أو أخر كلام فلان، أو انتهى[3] على نحو ما نجد بعضا من هذه العبارات في خزانة الأدب للبغدادي، و المزهر للسيوطي[4].

وكانوا يختصرون الكلمة التي توضع في نهاية الاقتباس (انتهى) إلى (أهـ) في مثل قولهم: « وقال ابن مالك في التسهيل... (بعد سطرين) أهـ »[5]؛ أي انتهى كلامه، وكانوا يختصرون كذلك العبارات التي تدل على تحمل العلم، مما شاع استعماله عند المحدثين، كاختصارهم (حدثنا) على (ثنا) أو(نا) أو(دثنا)، و(أخبرنا) على (أنا) أو (أرنا) أو (ابنا) و (حدثني على شيء) أو (دثني).

---

[1]- العلموي، المرجع السابق، ص138.

[2]- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط 01-02، الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الرفاعي، الرياض، 1979، ص 419.

[3]- عبد التواب رمضان، المرجع السابق، ص 43.

[4]- البخاري، المرجع السابق، ص 91.

[5]- البغدادي، المرجع السابق، ص 167.

وكان من منهج القدماء في استخدامهم الاختصارات في كتبهم أن يبينوا المراد منها في مقدمتها، يقول "العلموي"[1]: « ومن فعل شيئا من ذلك أو من غيره في تأليف بين اصطلاحه فيه، ولا مشاحة في الاصطلاح فبيان الاصطلاح في ديباجة الكتاب ليفهم الخائض فيه معانيها، وقد فعل ذلك جماعة من الأئمة لقصد الاختصار ونحوه.

وسابعة هذه المسائل فهي في **صنع الحواشي**، وتكون الحواشي في المخطوطات على جانبي الصفحة، وليس في أسفلها فإنما تسمى هذه الهوامش ولم يعتن القدماء بالهوامش عنايتهم بالحواشي، وهي من قراء الكتب من العلماء وليست من المؤلفين أنفسهم، وهذا مؤشر يدل على تنبه المؤلفين إلى ما سيكون من تعليقات للقراء على مؤلفاتهم، فنظموا لذلك كتاباتهم على صفحة المخطوط تنظيما سمح لهم بترك هذا الفراغ على جانبي الصفحة تحسبا لها، يقول "روزنتال": « وفي عصر المخطوطات لا تجد أثرا للهوامش، بعكس الحواشي التي كان المؤلف يترك لها فراغا على جانبي صفحة المخطوط، في عصر المخطوطات لا يكاد المؤلف ذاته يترك لنا حواشي بل هي من صنع غيره ممن قرأ الكتاب وعلق عليه، إذ أن المؤلفين في عصر المخطوطات كانوا يعلمون حق العلم أن كل شيء لا يدون في المتن عرضة للحذف من قبل النساخ »، أما المؤلفون فكانوا إذا أرادوا أن يضيفوا إلى النص تفسيرا أو استطردا أو تعليلا أضافوه إلى المتن ذاته وكانوا يميزونه عنه بقولهم (تنبيه) أو (فائدة) أو (تعليق) أو (بيان) أو (حاشية) ونحو ذلك من العبارات[2].

وتعد الحواشي مجالا لرصد التعليقات، وكانوا يقيدون فيها الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب، ولذلك وضع القدماء الضوابط المختلفة لتنظيمها، يقول "العلموي": « ولا بأس بحواشي الكتاب من فوائد متعلقة به، ولا يكتب في أخره (صح) ، بل ينبه عليه بإشارة للتخريج بالهندي، مثلا وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية (حـ)، ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب و المحل، ومثل تنبيه على إشكال أو احتراز أو رمز أو خطأ ونحو ذلك ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغربية، ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب »[3].

إن ما سبق يمثل جهود القدماء في وضع الأصول العلمية لقواعد فن التحقيق، ومنها يتبين أن التحقيق عند العرب مذهب أصيل قديم، عرف العرب

---

[1]- العلموي، المرجع السابق، ص 139.

[2]- روزنتال، المرجع السابق، ص 110-111.

[3]- بدر الدين الغزي، المرجع السابق، ص 183-184.

أساليبه وخبروا طرقه وطبقوها على النصوص العربية، ولكنهم لم يعرفوه على النحو الذي عرفه بع الغربيون انه علم له أصوله وقواعده، ولعل الغربيين استقوا هذه القواعد وتلك الأصول من النصوص العربية - وخاصة الحديث - في الوقت الذي اهتموا فيه بنشر المخطوطات العربية فدرسوا جدواها في خدمة النصوص دراسة أهلتهم أن يجروا تجاربهم عليها، وأن يطورها إلى علم له أسسه وأصوله، ومن ثم صار يعرف بهم، مع الاستفادة مما وجد في الآداب اليونانية واللاتينية في هذا المجال.

المبحث الثالث: نموذج من جهود العرب القدامى في التحقيق:

عرفنا أن علماء العرب القدامى قد بذلوا جهدهم في مجال تحقيق المخطوطات، وإن لم يكن ذلك بالمفهوم الحالي لهذا العلم، ولعدم إمكانية حصر جميه هذه الأعمال في هذا المقام اقتصرنا في هذا المبحث على عرض جهود أحد أسلافنا وهو الوزير "أبي عبيد البكري الأندلسي" (ت487هـ) في كتابه (اللائي في شرح أمالي القالي) الذي يبدو من خلاله محققا من الطراز الأول، فهو يترجم للرجال الذين ذكرهم القالي في أماليه، وينسب الشعر المجهول إلى قائليه، ويشير إلى خلو الديوان منه أحيانا، كما نبه إلى بعض الشعر المصنوع، وتغيير الرواية واختلافها، واختلاف نسبة البيت أو اختلاف الرأي بين العلماء كما يشرح الغريب وينبه على وهم القالي في بعض أرائه وغير ذلك مما يفيض به الكتاب، وتوضيح ذلك فيما يلي[1]:

1- تراجم الرجال:

وذكر أبو علي حبر عبد الملك مع امرأته عاتكة، واستشهاده بشعر كثير قال المؤلف: هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود وكانت أمه جمعة ".

وقال أبو علي في خطبة عتبة بن القزوان حين خطب.

ع: هو عتبة بن غزوان بن الحارث بن جابر من بني مازن، وهو من المهاجرين الأولين شهد بدرا وكان من الرمات المذكورين، وهو افتتح الابلة واختلط البصرة وتوفي في خلافة عمر.

2- نسبة الشعر المجهول:

وأنشد أبو علي:

كيف نومي على الفراش ولما تشمل الشام غارة شعواء

[1]- ينظر: صباح نوري المرزوك، مناهج البحث وتحقيق النصوص ونشرها، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص 110 - 114.

ع: الشعر لعبيد الله بن قيس بن شريح، احد بني عمرو بن عامر بن لؤي المعروف بابن قيس الرقيات وإنما نسب إلى الرقيات لأنه كان يشبب ثبلات نسوة اسم كل واحدة منهن رقية.

وأنشد أبو علي:

إذا تخازرت وما بي خزر.

ع: هذا الرجز لرطاة بن سهية، وهو ارطاة بن زفر بن جزء بن شداد احد بني مرة وأمه سهية كلبية وهو شاعر إسلامي.

3- الإشارة إلى خلو الديوان من البيت:

وأنشد أبو علي: هجوم عليها نفسه.

ع: هذا الشاعر يصف بيض النعام، قال الجرمي؛ هو ذو الرمة، وليس هذا الشعر في ديوانه.

وأنشد أبو علي:

إليكم لا نكون لكم خلاة ** ولا نكم النقاوى إذا حالا

ع: نسب غير واحد هذا البيت إلى الراعي ولم يرو لنا في قصيدته على هذا الوزن والروي.

4- التنبيه على أن هذا البيت مصنوع:

وأنشد أبو علي:

اقبل سيل جاء من أمر الله.

قال المؤلف لا تحذف الألف من اسم الله عزوجل إلا في الوقف، قال أبو حاتم: هذا البيت مصنوع صنعة من لا أحسن الله ذكره، يعني: قطريا.

5- التنبيه على تغير الرواية واختلافها:

وأنشد أبو علي للأجدع الهمداني:

وسألتني بركائبي ورجالها ** ونسيت قتل فوارع الارباع

هكذا صحت إنشاده:

أسألتني بنجائب ورحالها.

وانشد أبو علي:

أقول لصاحبي والعيش تحذي ** بنا بين المنيقة فالضمار

أنشده "أبو تمام" للصمة بن عبد الله القشيري والد "دريدور" وروايته بين المنيقة فالغمار. وروي أيضا: بين القبيبة فالعمار.

6- التنبيه على اختلاف نسبة البيت:

وأنشد أبو علي:

سأشكر عمرا ما تراخت منيتي ** أيادي لم تمنن وإن هي جلت

ع: الشعر لأبي الأسود الدؤلي وقال الليثي (هو الجاحظ): الشعر لمحمد بن سعيد وذكر علي بن الحسين (أبو الفرج الأصفهاني) إن الشعر لعبد الله بن الزبير الأسدي.

وأنشد أبو علي:

ليست بسنهاء ولا رجيه ** ولكن عرايا في السنين الجوائح

ع: وهذا الشعر لسويد بن الصامت، وقد نسب إلى أحيحة بن الجلاح، والأول اثبت.

7- التنبيه على اختلاف العلماء في الرواية:

قال أبو علي: الشعب أكبر من القبيلة، قال المؤلف كل الناس حكي الشعب بالفتح في القبيلة، والشعب بالكسر في الجبل، إلا نبدرا، فانه روى عن أبي عبيدة الكسر في القبيلة والفتح في الجبل.

8- شرح الغريب:

قال أبو علي الأعرابي الذي سئل عن نبيه، فقال: غشمشم وما غشمشم، ولم يفسره.

ع: وهو الذي يركب رأسه ولا يثنيه شيء. وقال فيه عشرب وما عشرب ولم يفسره. وهو الغليظ الشديد.

وأنشد أبو علي:

الباغي الحرب يسعى نحوها ترعا ** حتى إذا أذاق منها جاحما بردا.

قوله: برد، معناه: ثبت. ومنه قولهم: يرد على فلان، كذا أي: ثبت.

9- التنبيه على وهم القالي:

قال المؤلف: هكذا رواه أبو علي: قيس بن رفاعة في أماليه. ورويته في إصلاح المنطق عن يعقوب: أبو قيس بن رفاعة، وهو الصحيح واسمه دثار ".

وأنشد أبو علي لأيمن بن خزيم:

وصهباء جرجانية لم يطف بها ** حنيف ولم تتغربها ساعة قدر

قال المؤلف والصحيح أن هذا الشعر للأفيشر، كذلك قال "ابن قتيبة" وغيره. وهو ثابت في ديوان شعره.

الفصل الثاني

أشرنا من قبل إلى أن علماء الغرب قد اعتنوا بنشر نصوص الآداب القديمة اليونانية واللاتينية منذ القرن الخامس عشر ميلادي حتى انتهى بهم الأمر إلى وضع قواعد وأصول علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة خلال القرن التاسع عشر. وقد تأثر بهم المستشرقون في نشهرهم لأمهات الكتب العربية في ذلك القرن وما بعده، وقد تأثر بهؤلاء المستشرقين بعض رجال الرعيل الأول من المحققين العرب المحدثين من أمثال العلامة "أحمد زكي باشا" الذي حقق كتابي (أنساب الخيل) و(الأصنام) لابن الكلبي وطبعهما بمطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة 1914هـ، وكان من أوائل الكتب التي كتب عليها كلمة (تحقيق) لأول مرة، وبناء على ذلك سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول يتناول مراحل التحقيق، والمبحث الثاني مكملات التحقيق أما المبحث الثالث سنتكلم عن أشهر المحققين المحدثين ومؤلفاتهم.

المبحث الأول: مراحل التحقيق:

يستعمل المحقق في تحقيق النص وتوجيه الوجه الصحيح طرقا مختلفة كما عليه أن يفهم أسلوب المؤلف بوسائل شتى متذرعا بالصبر وبذل الجهد مهما صرف وقتا في ذلك، وهذه الطرق هي:

1- اختيار المخطوط:

إن أهم ما يمكن البدء به عند كل عمل علمي هو اختيار الموضوع وبخصوص اختيار المخطوط، فإن هذا الاختيار تتحكم به عدد من العوامل منها:

أولا: اهتمامات الباحث: فنوع الاهتمام يولد لديه قناعة باختيار مخطوط في إطار التخصص الذي يهتم به وبهذا تتولد الرغبة والدافعية والتصميم لدى الباحث.

ثانيا: الإلمام العلمي للباحث بموضوع معين أو بعلم معين: ومن ثم يتجه لاختيار مخطوط مناسب، وبهذا يسهل على الباحث تحديد الاختبار ومن ثم بيان محتوى المخطوط وإبراز بالشكل المناسب.

ثالثا: امتلاك كل آلات العمل العلمي: وهي آلات مادية ومعنوية ومنها: فهم الموضوع، ومعرفة مصادره الرئيسية والثانوية، وتحديد أهداف البحث بدقة وأيضا قدرات المادية الأخرى.

ومن هنا كان من خطة الاختيار إلزام الباحث أن يكتب تقريرا علميا حول الموضوع قبل أن يسجل موضوعه، سواء كن في الدبلوم أو في أي من الدراسات العليا، والباحث في مجال التحقيق أولى من غيره في هذا الاختيار، خاصة وأن المخطوط الشرعي تتنوع فيه المعارف العلمية.

رابعا: الفائدة العلمية والقيمة للمخطوط: فليس كل مخطوط يصلح للتحقيق الأكاديمي المتميز كما يجب أن تكون عدد لوحات المخطوط قابلة للتحقيق كبحث أكاديمي مناسب للمرحلة الدراسية. وهنا ينبغي أن نعرف ملاحظتين:

أ- أن مرحلة الاختيار هذه قد تكون نظرية من خلال التعرف على معلومات المخطوط عن طريق فهارس المكاتب العلمية أو كتب الفهارس أو غير ذلك.

ب- أن الباحث عليه تدقيق هذه المعلومات حول المخطوط، حتى لا يتفاجأ أو بتلفه الذي لا يصلح معه للبحث، فيكون بذلك قد أضاع وقتا وجهدا في غير طائل.

ومن هنا فإن مرحلة اختيار المخطوط تتداخل مع مرحلة جمع النسخ التالية في التعرف على معلومات المخطوط والتدقيق فيها كما سيأتي[1]:

2- جمع النسخ:

وعمل المحقق في هذه الرحلة هو التعرف على كان نسخ المخطوط الأصل والفرع وقبل الجمع على الباحث أن يستشير أستاذه المشرف عن وجود نسخ المخطوط وذوي الاختصاص في هذا المجال والباحثين ثم قراءة الفهارس التي تضم بعض المخطوطات كالفهرست لابن النديم، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، وفهرست لابن عطية، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين وغيرها، وهذه القراءات والاستشارات تتداخل كذلك مع مرحلة اختيار المخطوط كما أسلفت.

ثم على الباحث الاستعانة بمحافظي وأمناء المكتبات في بلده أولا، وإذا استنفد الجهد من هذه المكتبات والخزانات المحلية بعث المحقق بمراسلات إلى أمناء المكتبات العربية والإسلامية والدولية، ومن ضمنها البلد الذي قدم فيه البحث إن كان ليس بلده، ويركز على البلدان التي يمكن أن تكون مظانا لوجود المخطوط المستهدف. وهناك عدد من الخزانات العلمية في عدد من الدول الإسلامية تحتوي على ثروة كبيرة من المخطوطات.

وعندما يحصل الباحث على بعض من نسخ مخطوطة ينتقل إلى المرحلة الأخرى المتعلقة بترتيب ما جمعه من نسخ، ويمكن أن يسير الترتيب للنسخ على الشكل الأتي[2]:

1- النسخة الأم وهي التي كتبها المؤلف أو أملاها على تلامذته ثم قرأها وأقرها. وفي هذه النسخة ينبغي مراعاة الأشياء التالية:

---

[1]- مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، (اليمن)، ع 08، 2020، ص 10.

[2]- مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، المرجع السابق، ص 11.

أ- التأكد منك كتابتها هل هي مرة واحدة (نسخة واحدة) أو عدة مرات (عدة نسخ) فإن كان كتبها أكثر من مرة فالعمدة هي الأخيرة: لأن مؤلفها قد يكون زاد فيها أو نقص.

ب- التيقن هل المؤلف كتب نسخته على مراحل، للتأكد أن هذه النسخة في أخر صورة كتبها المؤلف بها كتابه.

2- النسخة التي قرأها المؤلف أو قرئت عليه وأثبتت بخطه أنها قرئت عليه.

3- نسخة نقلت عن نسخة المؤلف في عصره وعرضت عليه.

4- نسخة نقلت عن نسخة المصنف.

5- نسخة كتبت في عصر المصنف عليها سماعات على العلماء.

6- نسخة كتبت بعد عصر المصنف.

7- نسخة كتبت في عصر المصنف وليس عليها سماعات.

ويعرف كل هذا من بيان تاريخ عصرها ونسخها واسم ناسخها، وربما ورد ذلك نص في غلافها أو في أخرها، أو حتى في ثناياها، وربما تمت معرفة النسخة من خطها لأن لكل عصر خطه الذي عرف به. وينبغي أن يراعي في كل النسخ اختيار النسخة الكاملة وأن تكون ذات خط مقروء[1].

ومما يأتي بعد جمع النسخ مرحلة ترقيم وترميز المخطوط، فحينما يجمع الباحث نسخة من مختلف المكتبات لا بد أن يرمز لكل واحدة منها بحرف يميزها، وهذا الحرف إما أن يكون بداية للمدينة التي وجد فيها المخطوط، مثل نسخة بخزانة القرويين ترمز بحرف (ف) نسبة إلى مدينة فاس أو يرمز للنسخة بأول حرف للمكتبة أو الخزانة الموجود بها المخطوط، مثل نسخة بالخزانة الوطنية بباريس بحرف (الواو) أو يرمز بها برمز آخر يبينه عندما يتحدث عن منهج التحقيق.

وأما الترقيم، ونتحدث هنا عن المخطوطة الخالية من الترقيم، أما إذا كانت مرقمة فيحتفظ بترقيم المؤلف، فعمل الباحث في غير المرقمة يحتاج إلى ذكاء علمي بحيث يعلم مضمون كل صفحة والتي تليها، كأن تكون المعلومات متسلسلة أو مترابطة أو حول معنى واحد وهذا يحتاج إلى تركيز وفهم، وهناك من النسخ التي تساعد في تسهيل الترقيم إذا كان فيها نظام التعقبة.[2]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 12.

[2]- المنجد صلاح الدين، المرجع السابق، ص 87.

3- تحقيق نص المخطوط:

تعتبر هذه المرحلة أهم مراحل التحقيق، لأن فيها يظهر عمل المحقق وثمرة جهده، وتعتبر المراحل السابقة واللاحقة خادمة لهذه المرحلة التي يتم فيها عدد من العمليات والإجراءات التحقيقية بيانها فيما يلي:

أولا: تحقيق العنوان: ويمكن تقسيم العمل هنا إلى ثلاثة أحوال:

أ- فقدان الورقة الأولى: فعند فقداننا لها لا بد من الرجوع إلى كتب المؤلف في الفهارس أو كتب التراجع التي ترجمت له وذكرت كتبه، وقبل ذلك قراءة مقدمة المخطوط قراءة جيدة عسى أن نجد اسم عنوان الكتاب، وكثيرا ما يكرر بعض المؤلفين اسم عناوين كتبهم فيها، أو يذكره الناسخ في أخر الكتاب إذ لم تكن النسخة بخط يد المؤلف.

ب- انطماس العنوان: إما أن يكون جزئيا أو كليا، فإذا كان جزئيا يسهل على المحقق التثبت منه من خلال كتب المؤلف، أما إذا كان كليا فلا بد من الخطوات التي قمنا بها بالنسبة " لفقدان الورقة الأولى".

ج- أن يخالف الواقع: قد يكون العنوان واضحا لكنه يخالف الواقع، والمخالفة إما أن تكون بدافع التزييف أو جهل القارئ، وهو أيضا تزييف إلا أنه تزييف ساذج.

ثانيا: تحقيق اسم المؤلف: وذلك بالرجوع إلى عنوان المخطوط، فإذا تحرفت على العنوان تذهب مباشرة إلى كتب الفهارس في المكتبات أو كتب المؤلفات، أما إذا تعدد العنوان عند مجموعة من المؤلفين فهنا تتجلى حذاقة المحقق بمعرفة المادة العلمية للمؤلف.

ويسلمنا هذا الموضوع إلى نقطة لها علاقة بتحقيق اسم المؤلف وهي نسبة الكتاب إليه، وهنا نستحضر تاريخ المؤلف وتاريخ كتابة النص، لأن مما يوقع الوهم أن ينسب كتاب لمؤلف ذكر فيه أشخاصا لم يوجدوا في حياته، مثل الكتاب الذي نسب إلى الجاحظ (كتاب تنبيه الملوك والمكايد) ومنه صورة بدار الكتب المصرية رقم: 2345 رمز (ب) فيه أبواب من بينها: (مكايد كافور الإخشيدي) و(مكيدة توزون بالمتقي بالله)؛ فكافور الإخشيدي كان حيا بين ستني 292 و347، والمتقي بالله كان حيا بين سنتي 397 و357 فهذا التاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات السنين[1].

[1]- محمد بن محمد ابن سيد الناس، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، ط 02، د-ت، ص 411.

ومن الأدلة كذلك في انتساب الكتاب لصاحبه الأسلوب، إذ الأسلوب - كما يقال هو الرجل- فمن خلال معرفة الأسلوب يعرف صاحب الكتاب إلا انه لا بد من مراعاة مراحل أسلوب المؤلف إذ الأسلوب يبدأ صغيرا ثم يتدرج إلى أن يكبر، ولكن لا بد من بقاء سمات أسلوبية ثابتة تفهم من ممارسة الاطلاع على كتب المؤلف.

ثالثا: الكتابة: أي نسخ المخطوط في دفتر مع عدم التصرف فيه من حيث التصويبات والتعديلات والبتر وغير ذلك، بل يترك كما كتبه صاحبه، إلا أن يكون المؤلف قد أوصى بتصويب الأخطاء وإكمال النواقص، كما جاء في عيون الأثر لابن سيد الناس: « قد انتهى بنا الغرض فيما أوردناه إلى ما أردناه ولم نسلك بعون الله فيه غير الاقتصاد الذي قصدناه فمن عثر على وهم أو تحريف أو خطأ أو تصحيف فليصلح ما عثر عليه من ذلك وليسلك سبيل العلماء في قبول العذر هناك، ومن مر بخير لم أذكره أو ذكرت بعضه فليضعه بحسب موضعه من التبويت أو نسقه في الترتيب»[1].

أما تصويب الآيات القرآنية فتصوب في المتن أوصى المؤلف أو لم يوصي، ويشار إلى الخطأ في الهامش وهذا ما ذهب إليه جمهور المحققين، وأهيل إلى هذا المنهج. قال "العلموي": « لا يجوز أن يصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه، وهذا محله في غير القرآن فإذا كان مغلوطا أو ملحونا فليصلحه»[2]. وقال الدكتور " صادق الغرياني": « وهذا الرأي أولى بالإتباع في باب التحقيق، بأن يكتب ما وجد خطأ في المخطوطة من القرآن وأن ينبه على أصله المحرف في الهامش»[3]، ومنهم من قال ترسم كما وردت وينبئ على خطئها في الحاشية. وعند الكتابة تترك مساحة أسفل كل ورقة للمقابلة بين النسخ وتحقيق النص، وقبل البدء بالكتابة لا بد للمحقق من قراءة جيدة للمخطوط حتى يسهل عليه، خاصة وان الخط يختلف من مؤلف لأخر، لأن منهم من يقارب بين رسمي الدال واللام أو بين رسمي الغين والفاء، وأن الخط المشرقي يختلف عن الخط المغربي، وفي هذه المرحلة ينبغي مراعاة الأمور التالية:

1- إذا كان المؤلف نقل نصوصا من مصادر ذكر فتعارض من هذه النصوص على أصولها ويشار في الحاشية بإيجاز إلى ما فيها من زيادة ونقص كأن يقول: هذا النص في كتاب كذا باختلاف اللفظ أو بالزيادة أو غير ذلك.

---

[1]- الغرياني، المرجع السابق، ص 42.

[2]- قاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة 1970م، ص 185.

[3]- المنجد صلاح الدين، المرجع السابق، ص 83.

2- قد لا يذكر المؤلف مصادره فإذا عرفها المحقق ورد كل نص إلى مصادره كان أحسن وأدعى إلى الاطمئنان إلى صحة النص.

3- عند اختلاف الروايات يثبت في المتن ما يرجح أنه صحيح بعد دراسة يقوم بها المحقق لكل رواية ويوضع في الحاشية المصحف والمحرف والخطأ.

4- يسمح للمحقق إضافة حرف أو كلمة سقطت من المتن على أن يضع ذلك بين قوسين.

5- إذا وجد في المخطوط خرم أو أضاع خصاما وكان هذا النص في مكان آخر مطبوع أو مخطوط فيمكن إتمام الخرم والإشارة إلى ذلك في الحاشية[1].

رابعا: المقابلة: يقصد بها مراجعة النص على الأصل الذي نقل عنه، وهي مسألة لا غنى عنها في كتابة أي نص مهم. ولذا كان لها شأن كبير في كتابة الحديث النبوي الشريف، وكان رجال الحديث يعدونها شرطا أساسيا لصحة النص[2]. وقد روي عن عروة بن الزبير أنه ذكر لابنه هشام أن الكتابة بدون مقابلة لا تعتبر كتابة. وجاء عن القاضي عياض أنه قال: « فليقابل نسخة من الأصل بنفسه حرفا حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة، ولا على نسخة نسخها بيده ما لم يقابل ويصحح، فإن الفكر يذهب والقلب يسهو والنظر يزيغ»[3]، وقد كانت المقابلة من أعلى طرق التحمل عند علماء الحديث. وتكون المقابلة ابتداء من النسخة التي لها صفة من الصفات التالية وقوتها بحسب التسلسل هنا:

1- النسخة التي أملاها المؤلف.

2- النسخة التي قرأ المؤلف نفسه.

3- النسخة التي قرئت على المؤلف.

4- النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف.

5- نسخة بخط المؤلف.

6- النسخة المقابلة على نسخ المؤلف.

7- النسخة المكتوبة في عهد المؤلف.

---

[1]- قاضي عياض، المرجع السابق ، ص 115.

[2]- الطباع، إياد خالد، المرجع السابق، ص 03.

[3]- المرجع نفسه، ص 04.

8- النسخة المستنسخة في عهد المؤلف.

9- النسخة المكتوبة بعد عصر المؤلف.

والنسخة الكاملة أفضل من الناقصة، والنسخة الواضحة أفضل من غيرها والنسخة القديمة أفضل من الحديثة. ويتلخص عمل المحقق للمقابلة في: الزيادة، النقصان، تصحيح الخطأ، البتر، بياض أو خرم، كلمة أو كلمات غير منقوطة. فيكون للمقابلة هامش خاص مستقل عن هامش التحقيق.

خامسا: مباشرة التحقيق للمتن: فعندما ينتهي من الخطوات السابقة تأتي هذه المرحلة وهي المباشرة الآلية لتحقيق المتن ويمكن ترتيبها على الشكل التالي:

أ- التنبه على التصحيف والتحريف: فالتصحيف والتحريف من الأمور الشائعة في المخطوطات والكتب وأضرب بأمثال مما في تفسير القرطبي، حيث قال: « ونهي ابن عباس رضي الله عنهما عن دراهم بدراهم بينهما حريزة»[1]. قال مصححو الكتاب في الهامش: كذا في - أ- "حريزة " وفي - ب- "جريزة " وفي - جـ- " جريزة " وفي - حـ- " جزيرة " وقد تكررت العبارة في التفسير نفسه -جريرة- وقال المصصحون في الهامش كذا في (هـ) و(أ) وفي (حـ) و(ب) و(جـ) (حريرة)، والذي يبدو أن المعنى دراهم بدراهم معها شيء، قد يكون فيه تفاضل ولعل الأصل: بينهما جديدة أي بينهما تفاضل لما بين الجديد والقديم منها من الفرق. وصواب الكلمة كما وردت عن ابن عباس " بينهما حريرة " لأن هذه العبارة وردت عند ابن عباس جواب لمن سأل عن بيع العينة فقد جاء في عون المعبود شرح سنن ابي داود لابن القيم عن أبي عباس انه سئل عن رجل باع من رجل حريرة بمائة ثم اشتراها بخمسين فقال دراهم بدراهم متفاضلة ودخلت بينهما حريرة، وقال: « اتقوا العينة دراهم بدراهم بينهما حريرة »[2].

ب- معرفة التعامل مع الرموز الكتابية: هناك بعض الرموز يجدها المحقق في المخطوط، ينبغي له معرفة معاينها واستعمالها، ومن الرموز الكتابية: رحمه الله= رحه، تعالى= تع، رضي الله عنه= رضه، إلى أخره= الخ انتهى= أ.ه البخاري= خ، مسلم= م، الترمذي= ت، أبو داود= د، النسائي= ن. ومن الرموز: كلمة: (صح) توضع فوق اللفظ، ومعناها أن اللفظ على ما هو مثبت صحيح. حرف (ص) ممدودة (صـ) وتسمى الطبة أو علامة التمريض، يعني أن اللفظ

[1]- عز الدين صالح مناري، مراحل تحقيق المخطوط، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، جامعة تعز، اليمن المجلد 04، العدد 08، مارس 2020، ص19.

[2]- المرجع نفسه، ص 20.

الذي وضع الحرف فوقه فيه مرض أو خطأ أو علة. إذا ضرب فوق لفظ بخط هكذا (-) معناه انه محذوف وربما جوف بنصف دائرة فوق الكلام المحذوف[1].

ج- التعامل مع الأقواس: من مثل:

{ }: القوسان المزهران يحصران الآيات القرآنية.

" ": الفاصلان المزدوجة تمصر أسماء الكتب إذا وردت في النص.

- - : الخطان القصيران يحصران الجمل المعترضة.

| |:الخطان العموديان يحصران كل زيادة تضاف من نسخة ثانية غير النسخة المعتمدة.

< >: القوسان المكسوران يحصران ما يضيفه الناشر من عنده كحرف أو لفظة يقتضيها السياق.

[ ]: القوسان المربعان يحصران ما يضاف من نصوص ثانية، نقلت النص أو استشهدت به وما يضاف من عناوين جديدة.

(): القوسان داخل النص يحصران وجه الورقة المخطوطة فيكتب مثلا (125).

د- الشكل:

أ- إذا كان الأصل مشكولا كله أو بعضه حوفظ عليه.

ب- ينبغي أن تشكل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

ج- تشكل الأشعار التي تصعب قراءتها، والأمثال كذلك.

د- الألفاظ التي يلتبس معناها إذ أهمل شكلها، كالمبني للمجهول في الماضي.

هـ- الأعلام الأعجمية المعربة أو المركبة أو الصعبة.

4- الإخراج النهائي للمخطوط المحقق:

وهي الصورة الأخيرة للكتاب المحقَّق، حيث أن إعداد الكتاب للطبع أمر يجب أن لا يترك للناشر وحده، بل يجب على المحقق أن يمتلك الذوق الطباعي في إعداد الكتاب للنشر ويكون ذلك بكتابة النسخة بعد التحقيق والمراجعة بالخط الواضح الذي لا لبس فيه ولا إبهام، مشتملة على المقدمة بكل عناصرها والخاتمة، وأن تكون مستوفية لعلامات الترقيم، منظمة الفقرات والحواشي، مغتنية بالفهارس الفنية، وأن يتجنب المحقق تعقيدات طباعية وقياساتها، مع توضيح اسم المؤلف وأبيه وكنيته ولقبه وشهرته، ونسبته وسنة وفاته على صفحة، ومن الأفضل أن يسبق اسمه لقبه العلمي... وغيرها من الأمور التي تجعل الكتاب يخرج في صورة منظمة وواضحة.

[1]- عز الدين صالح مناري ، المرجع السابق، ص 21.

المبحث الثاني: مكملات التحقيق:

وتسمى أيضا بمتممات التحقيق، وهي مجموعة من الأمور تحتاج إليها كل مخطوطة محققة، نوردها فيما يلي:

1- مكملات قبل التحقيق:

أ- التخريج: هو إرجاع النصوص المنقولة إلى مصادرها التي استفاد المؤلف منها، ويعرفه "حسين محفوظ" بقوله: « التخريج: هو تحديد مواطن النقول في النص وتصحيحها وضبطها وإكمالها ونسبة ما لم ينسب منها إلى مصادره وأصحابه»[1]. وهو مأخوذ من تخريج الحديث الذي يعني ذكر إسناده إلى مصدره على سبيل التوسع في الاستعمال الاصطلاحي، والتخريج للنصوص المنقولة ضرورة منهجية يفرضها واجب استكمال البحث أو مادة الكتاب، والنصوص التي تتطلب التخريج هي: الآيات القرآنية، القراءات القرآنية، الأحاديث النبوية، الأقوال المأثورة، الخطب والوصايا، الأمثال، الأشعار والأرجاز، الآراء والأقوال، العبائر والجمل... وما إليها. ولعل من المفيد –هنا ذكر أسماء بعض المصادر التي تساعد على الإرجاع والتخريج[2]:

- فمعرفة مواطن الآيات القرآنية وضبطها يرجع إلى: كتاب (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

- وفي تحديد نصوص القراءات القرآنية ومعرفة روائها وأصحابها يرجع إلى كتب منها: كتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، كتاب السبعة لابن مجاهد، كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري، كتاب إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للدمياطي، كتاب المحتسب لابن جني...

- وفي الحديث يرجع إلى: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي عن الكتب الستة وعن مسند الدرامي وموطأ مالك ومسند احمد بن حنبل...

- وفي المأثورات: من أقوال وخطب ورسائل ووصايا وحكم يرجع إلى أمثال: البيان والتبيين والحيوان للجاحظ، الكامل للمبرد، الأمالي لأبي علي القالي.

- وفي الأمثال: يرجع مثلا إلى: مجمع الأمثال للميداني، جمهرة الأمثال للعسكري، الأمثال لزيد بن رفاعة، الأمثال للقاسم بن سلام...

- أما الأشعار والأرجاز: فيرجع فيها إلى ديوان الشاعر إن وجد ، وكان اسم الشاعر مذكورا في النص، وإلا فيرجع إلى كتب الأدب الكبرى والمجموعات

---

[1]- عبد الهادي الفضلي، تحقيق التراث، كلية الأدب جامعة للملك عبد العزيز، مكتبة العالم، جدة، ط 01، 1402هـ، ص 181-182.

[2]- ينظر: المرجع نفسه ، ص 183-185.

الشعرية، مثل: الأغاني لأبو الفرج الأصفهاني، معجم الأدباء لياقوت الحموي، جمهرة أشعار العرب للقرشي، الأصمعيات للأصمعي...

وفي غير ما ذكر فالطريقة هي الرجوع إلى جميع المظان من الكتب والأبحاث، وعند عدم عثور الباحث على ضالته يرجع إلى الباحثين المعنيين مسترشدا بتوجيهاتهم وأخذا بدلالاتهم، وعند اليأس من الظفر المنشود بعد بذل أقصى الجهد يشير إلى أنه بذل وسع طاقته فلم يوفق للعثور على المصدر.

ب- التعليق: فالتعليق - كمصطلح من مصطلحات العمل في إحياء التراث الثقافي- يرادف ما كان يعرف قديما بالحاشية، وقد صرح المعجم الأدبي بمرادفة التعليقة للتهميشة والحاشية.والتعليق كمصطلح تراثي كان مستخدما قديما، ولكن بمعنى يقارب ما يصطلح عليه الآن، فقد كان من المؤلفين القدامى من يطلق مصطلح (التعليق) على ما يكتبه المؤلف من أراء أو يستفيده من معلومات يسجلها في أواق خاصة به أو مسودات عامة يحتفظ بها . وأهم ما يعلق عليه هو أمثال: الكلمات اللغوية الغربية، المصطلحات العلمية الغير المشهورة، الأعلام وخاصة المغمورة أو المشتبهة، المواضع الغامضة أو المشبهة، إشارات المؤلف التاريخية والأدبية والدينية وغيرها إذا كانت غير مشهورة[1].

ج- التنقيط والتشكيل: هناك من المؤلفين القدامى ومن النساخ من لا يعني العناية الكافية في تنقيط الحروف المعجمة. أما التشكيل ويعني به وضع الشكلة (الحركة) في موضعها من الحرف وفق قواعد العربية، فينبغي الاهتمام به وبخاصة في الآيات القرآنية الكريمة والكلمات الغربية والأعلام المشتبهة من أسماء الأناسي والمواقع الجغرافية.

د- الترقيم: ويعني استخدام علامات الترقيم، لأنه يساعد في تسير فهم مقاصد الكتاب ومعانيه، ولأن إهماله قد يؤدي إلى شيء من الصعوبة في ذلك. كما يعني أيضا وضع الأرقام لتعين صفحات الكتاب.

هـ- التصفيح: وينبغي التنبه هنا إلى أنه من عادة الأقدمين أن لا يرقموا الصفحات فيستعيضون عن الأرقام بالتصفيح، ومرده أن يثبت الكاتب في بدء الصفحة التالية الكلمة الأخيرة من الصفحة التي قبلها وهكذا، وبهذا التصفيح تسلسل صفحات الكتاب، فعلى المحقق أن يتنبه لذلك ويستعيض عنه بالأرقام ويشير في مقدمته إلى ذلك[2].

و- التهميش: تعني عمل هوامش للكتاب بأن يضع المحقق رقما أو أي رمز آخر أمام ما يريد تخريجه أو التعليق عليه من كلام المؤلف، ويضع مادة التخريج

---

[1]- ينظر: عبد الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص 186-189.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 190-192.

أو التعليق في الهامش. ويختلف المهمشون في اختيارهم موضع الهوامش من الكتاب وفي طريقة ترقيمها.

ز- الفهرس (الفهرست): يستعمل بمعنيين:

- الكتاب الذي بفهرس أسماء الكتبمثل: الفهرست لابن النديم وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة وفهارس المكتبات.

- الجدول أو القائمة التي تفهرس لموضوعات ومحتويات الكتاب وتسمى بـ: (فهرس الكتاب).

ويصنف فهرس الكتاب إلى نوعين هما:

- فهرس خاص: وهو الذي يتضمن العناوين العامة لموضوعات الكتاب من أبواب وفصول وأمثالهما.

- فهرس عام: وهو الذي يشتمل على عدة فهارس تضم أشياء أخرى غير موضوعات الكتاب التي فهرسها الفهرس الخاص، أمثال الأعلام الكتب المصطلحات ...الخ[1].

وتختلف الفهارس من حيث العدد والنوع باختلاف مواد المخطوطات، وكلما تعددت الفهارس وكثرت كانت فائدتها أكثر.

2- مكملات بعد التحقيق:

أ- مقدمة التحقيق: وهي آخر ما يكتبه المحقق ليتيح لنفسه الزمن الكافي في تدوين جميع المعلومات التي ينبغي أن تدون فيها، وعرفت - بمعناها المقصود هنا- بأنها فصل يعقد في أول الكتاب يمهد لمضمونه. وهي تتضمن[2]:

1- تعريف عام بموضوع الكتاب.

2- مقارنة الكتاب بما قبله وما بعده من مؤلفات مماثلة له لإبراز أهميته العلمية والمنهجية.

3- تعريف بالمؤلف تعريفا وافيا مع ذكر مصادر ترجمته.

4- بيان بمضامين الكتاب.

5- مقاس صفحاتها.

6- عدد أسطر الصفحة.

7- عدد كلمات السطر.

---

[1]- عبد الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص 200-203.

[2]- عبد الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص213.

8- عدد صفحات الكتاب أو أوراقه.

9- نوع الخط.

10- نوع الحبر ولونه.

11- نوع الورق.

12- اسم الناسخ إن وجد.

13- التعريف بالناسخ إن أمكن.

14- تاريخ النسخ إن وجد.

15- القراءات والسماعات والتملكات وما إليها إن كانت.

16- وصف النقوص والتغيرات في النسخة أو النسخ.

17- وصف الزيادات والإضافات في النسخة أو النسخ.

18- وصف الاختلافات بين النسخ.

19- ذكر أشياء أخرى تتعلق بالنسخة أو النسخ وقف عليها المحقق.

20- بيان طريقة التحقيق والتعليق التي انتهجها المحقق.

21- ذكر الصعوبات التي مر بها المحقق أو مرت به.

22- ذكر أمور أخرى يرى المحقق من المستحسن أن تذكر هنا[1].

23- ملاحظات ذات فائدة في مجالي التحقيق والتعليق يستحسن للمحقق إبداءها.

ب- المصادر والمراجع: ذهب بعضهم إلى الفرق بينهما فاعتبر المصادر: الكتب الأساسية. والمراجع: الكتب الثانوية، وفي ضوء التوحيد بين معنى المصدر والمرجع والتفريق بينهما تنوع الرأي في كتابة البيانات المختصة بكل منهما، فذهب القائلون بالتوحيد إلى الاكتفاء بقائمة واحدة أو فهرس واحد وذهب القائلون بالتفريق إلى الالتزام بكتابة قائمتين أو فهرسين على التفريق بينهما.

وعموما تنظم القائمة سواء كانت لهما معا أو لكل منهما على حده، بإتباع إحدى الطرق التالية[1]:

[1]- عبد الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص 214-215.

1- البدء باسم الكتاب وفق الترتيب الألقبائي أو وفق الترتيب الزمني للنشر.

2- البدء باسم المؤلف وفق الترتيب الألقبائي أو فق الترتيب الزمني للوفاة.

3- البدء بلقب المؤلف وفق الترتيب الألقبائي أو وفق الترتيب الزمني للوفاة.

4- ابتاع إحدى الطرق المتقدمة مع توزيع الكتب حسب موضوعاتها.

المبحث الثالث: أشهر المحققين المحدثين ومؤلفاتهم:

سنقتصر في هذا المبحث بالحديث عن أربعة من أشهر المحققين المحدثين نظرا لاستحالة حصر جميع هؤلاء الذين بذلوا جهدهم في هذا المجال، وهم: "أحمد محمد شاكر" و "محمود محمد الطناحي"، "عبد السلام محمد هارون"، و"إحسان عباس".

1- الشيخ أحمد محمد شاكر:

الشيخ أحمد محمد شاكر (1309هـ/1892م- 1377هـ/1958م)، الملقب بشمس الأئمة أبو الأشبال، إمام مصري من أئمة الحديث في العصر الحديث درس العلوم الإسلامية ويرغ في كثير منها، فهو فقيه ومحقق وأديب وناقد، لكنه برز في علم الحديث حتى انتهت إليه رئاسة أهل الحديث في عصره، كما اشتغل بالقضاء الشرعي حتى نال عضوية محكمته العليا.

ولد في 29 جمادى الآخرة سنة 1309هـ/29 يناير1892 بالقاهرة لوالده الشيخ محمد شاكر، وهو عالم أزهري أيضا شغل عدة مناصب منها وكيل الأزهر11مارس1900م، سافر به والده إلى السودان حيث ولى منصب قاضي قضاة السودان، وعمره حينها ثماني سنوات فألحقه والده بكلية غوردونا واستمر بها حتى عودة والده إلى مصر في 26أبريل سنة1904م.

أ- أخذه للعلم: درس أحمد شاكر أصول الفقه على الشيخ محمود أبو دقيقة (أحد علماء معهد الإسكندرية، وعضو هيئة كبار العلماء)[2]، ودرس على والده الشيخ "محمد شاكر" تفسير البغوي وصحيح مسلم وسنن الترمذي وشمائل الرسول وبعضا من صحيح البخاري، وجمع الجوامع وشرح الأسنوي على المنهاج في الأصول، وشرح الخيبصي وشرح القطب على الشمسية في المنطق،

---

[1]- ينظر: عبد الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص 216-218.

[2]- ليل توفيق العمري، جهود القدماء والمحدثين في وضع الأصول العلمية لأسس تحقيق التراث العربي ط 01، الجامعة الهاشمية، 2007م- 1427هـ، ص 98.

والرسالة البيانية في البيان، وفقه الهداية في الفقه الحنفي. كما أخذ العلم عن السيد "عبد الله بن ادريس السنوسي"، والشيخ "محمد الأمين الشنقيطي"، والشيخ "أحمد بن الشمس الشنقيطي"، وغيرهم كثير من أئمة الحديث حتى برع فيه.

ب- منهجه العلمي: درس بالأزهر على المذهب الحنفي، وبه كان يقضي في القضاء الشرعي، لكنه كان بعيدا عن التعصب لمذهب معين مؤثرا الرجوع إلى أقوال السلف وأدلتهم، يقول أحمد شاكر بما يوضح مذهبه العلمي، في معرض تحقيقه لكتاب الرسالة للشافعي بعد أن أكثر من الثناء عليه وبيان منزلته.

وقد يفهم بعض الناس من كلامي عن الشافعي أني أقول ما أقول عن تقليد وعصبية، بما نشأ عليه أكثر أهل العلم من قرون كثيرة، من تفرقهم أحزابا وشيعا علمية، مبنية على العصبية المذهبية، مما أضر بالمسلمين وأخرهم عن سائر الأمم، وكان السبب في زوال حكم الإسلام عن بلاد المسلمين، حتى صاروا يحكمون بقوانين تخالف دين الإسلام، وقد نشأت في طلب العلم وتفقهت على مذهب الحنفية. ولكني بجوار ا بدأت دراسة السنة النبوية أثناء طلب العلم، من نحو ثلاثين سنة فسمعت كثيرا، وقرأت كثيرا ودرست أخبار العلماء والأئمة ونظرت في أقوالهم وأدلتهم، لم أتعصب لواحد منهم[1].

ج- أعماله العلمية (مؤلفاته): أما فضله العام في نية التأليف والتحقيق قد يكفي أن نذكر من جهوده[2]:

- علم الحديث ومصطلحه: شرحه كتاب (ألفية السيوطي في علم الكتاب) ، لمؤلفه: "زين الدين العرافي"، تصحيحه وتعليقه على كتاب (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث) للحافظ ابن كثير، شرحه وتخريجه أحاديث (سنن الترمذي) لأبي عيسى محمد الترمذي" وصل فيه إلى نهاية الجزء الثاني ثم أكمله الشيخ العلامة "محمد فؤاد عبد الباقي"، شرحه (نخبة الفكر في المصطلح أهل الأثر) لابن حجر العصقلاني، دراسته وشرحه وتصحيحه كتاب (المسند) للإمام أحمد بن حنبل وصل فيه إلى ثلاثة تقريبا، وعدد الأحاديث التي حققها 8099 حديث، تخريجه أحاديث (تفسير الطبري) لمحمد بن جرير الطبري، شاركه الشيخ "محمود محمد شاكر" وصل فيه إلى الجزء الثالث عشر...

- الفقه وأصوله: تحقيق كتاب الرسالة للإمام الشافعي وهو أول كتاب عرف به الشيخ، تعليقه على كتاب (الإحكام في أصول الأحكام)، لمؤلفه "ابن حلم الظاهري"، (عمدة الأحكام)، لمؤلفه: "محمد بعد الغني المقدسي الجماعيلي"...

---

[1]- المرجع نفسه، ص 99.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 100-101.

- **تفسير القرآن الكريم والقراءات:** تحقيق (تفسير الجلالين) لجلال الدين السيوطي، شاركه الشيخ "محمد شاكر". (منجد المقرئين ومرشد الطالبين) لابن الجزري.

- **العقيدة الإسلامية:** تصحيح وتحقيق كتاب (التوحيد) لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب التميمي، تحقيق كتاب (الأصول الثلاثة)لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب...

- **اللغة العربية والآداب:** (إصلاح المنطق) لابن السكيت، شاركه الشيخ "عبد السلام هارون"ن تحقيق كتاب (الأصمعيات) للأصمعي شاركه الشيخ "عبد السلام هارون". تحقيق كتاب (الكامل في الأدب) للمبرد...

د- الوظائف التي شغلها: بعد حصوله على شهادة العالمية سنة 1917م عين بمعهد عثمان ماهر لمدة أربعة أشهر، ثم انتقل إلى القضاء الشرعي وتدرج في مناصبه حتى صار قاضيا بالمحاكم الشرعية، وتفرغ بعدا لأعماله العلمية حتى وفاته يوم السبت 26 ذي القعدة سنة 1377هـ/14 يونيو سنة 1958م[1].

2- الشيخ محمود محمد الطناحي:

ولد بمقر كفر طبلوها بمحافظة المنوفية، جمهورية مصر العربية (1935-1999م)، انتقل إلى القاهرة في الثامنة من عمره، أثم حفظ القرآن الكريم برواية حفص في الثالثة عشرة من عمره.

أ- تعليمه: التحق بمعهد القاهرة الديني التابع للأزهر الشريف، وحصل الشهادة الابتدائية عام 1953م، والشهادة الثانوية عام 1958م[2]، والتحق بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وحصل على شهادة الليسانس في علوم اللغة العربية والشريعة الإسلامية عام 1962م، حصل من الكلية نفسها على شهادة الماجستير (قسم النحو والصرف والعروض) عام 1972م بتقدير " ممتاز" وكان موضوع أطروحته ابن معطي وآراؤه النحوية، مع تحقيق كتابه: (الفصول الخمسون) ومن كلية دار العلوم أيضا حصل على شهادة الدكتوراه (قسم النحو والصرف والعروض) عام 1978م، بمرتبة الشرق الأولى، وكان موضوع أطروحته ابن الشجري وآراؤه النحوية، مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الأمالي النحوية.

---

[1]- ليل توفيق العمري، المرجع السابق، ص 102.

[2]- المرجع نفسه، ص 103.

ب- المناصب التي تولاها: عمل عقب تخرجه عام 1963م معيدا بمعهد الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. وفي عام 1965م ترك الجامعة الأمريكية، وعين خبيرا بمعهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- اليونسكو العربية).

رقى أستاذا بتاريخ 31/5/1995م انتقل للعمل أستاذا ورئيسا لقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب- جامعة حلوان بتاريخ 1/8/1996م.

ج- إسهاماته: عمل خبيرا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة وعضوا بالهيئة الاستشارية العليا بمركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية وعضوا بالهيئة المشتركة لخدمة التراث العربي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- معهد إحياء المخطوطات العربية)، له أكثر من خمسة وثلاثين عنوانا ما بين مؤلف ومحقق. نشر عدة مقالات بمجالات الرسالة والهلال والكتاب العربي والمجلة والثقافة والشعر بالقاهرة، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق، والكويت شارك في عدة مؤتمرات وندوات علمية أقمتها كبرى الهيئات الثقافية بالعالم العربي منها جامعة الدول العربية وجامعة الموصل بالعراق ورابطة العالم الإسلامي ورابطة الجامعات الإسلامية وجامعة الكويت وجامعة العين بالإمارات العربية المتحدة ومؤسسة الفرقان بلندن وتركيا، ومؤسسة آل البيت بالأردن ومؤسسة جمعة الماجد بدبي[1].

د- مؤلفاته: منها: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مكتبة الخانجي القاهرة 1405هـ-1958م، عن التصحيف والتحريف المحاضرة نشرت بأخر الكتاب السابق الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات، وتعريفات العلوم - مكتبة الخانجي- القاهرة 1406هـ-1985م. نبذة في تاريخ الطب العربي مقدمة لكتاب (الطب النبوي) " لابن القيم الجورية " مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة 1399هـ- 1979م. التنبيه على خطأ " الغربيين " للحافظ أبي الفضل بن ناصر مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي - مكة المكرمة- 1400هـ-1979م. ديوان المعاني لأبي هلال العسكري وشيء من التحليل والدراسة العروضية المجلد66، ج1، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، 1410-1412هـ 1990-1991م. المتبني للأستاذ "محمود محمد شاكر" تقديم - موسوعة عصر التنوير،

[1]- ليل توفيق العمري، المرجع السابق، ص 104-105.

أهم مائة كتاب في مائة عام/ دار الهلال - الجزء الأول- القاهرة 1992م، توفي سنة 1419هـ- 1999م.

3- الشيخ عبد السلام محمد هارون:

ولد عبد السلام هارون في مدينة الإسكندرية في 25 من ذي الحجة 1326هـ، 18 من يناير 1909م، ونشأ في بيت كريم من بيوت العلم والفضل فجده لأبيه هو الشيخ هارون عبد الرزاق، عضو جماعة كبار العلماء، وأبوه هو الشيخ محمد هارون الذي كان يتولى عند وفاته منصب رئيس التفتيش الشرعي في وزارة الحقانية (العدل)[1]. **من مؤلفاته:**

1- الأساليب الإنشائية في النحو العربي

2- الميسر والأزلام.

3- التراث العربي.

4- حول ديوان البحتري.

5- تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب.

6- قواعد الإملاء.

7- كناشة النوادر.

8- معجم شواهد العربية.

9- معجم معتدات ابن خلكان.

وعمد إلى بعض الكتب الأصول فهذبها ويسرها من ذلك:

10- تهذيب سيرة ابن هشام.

11- تهذيب إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي.

12- الألف المختارة من صحيح البخاري، كما صنع فهارس لمعجم تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري في مجلد ضخم.

4- الشيخ إحسان عباس:

[1]- ليل توفيق العمري، المرجع السابق، ص 105.

ولد الدكتور إحسان عباس في فلسطين في قرية عين غزال في ... بفلسطين سنة 1920م، وفيها أنهى المرحلة الابتدائية ثم حصل على الإعدادية في صفد ونال منحة إلى الكلية العربية في القدس، ثم عمل في التدريس لسنوات، التحق بعدها بجامعة القاهرة عام 1948م، حيث نال البكالوريوس في الأدب العربي لحق بالجامعة الأمريكية ببيروت، حيث حصل على درجة الليسانس العربي ثم الدكتوراه في كلية الآداب جامعة القاهرة سنة 1954م[1]. **من مؤلفاته وتحقيقاته:**

1- الحسن البصري - دراسة - القاهرة 1952م.

2- عبد الوهاب البياتي والشعر العراقي الحديث - دراسة - بيروت 1955م.

3- فن الشعر - بيروت 1953م.

4- فن السيرة - بيروت 1956م.

5- أبو حيان التوحيدي - دراسة - بيروت 1956م.

6- الشعر العربي في المهجر الأمريكي - دراسة مع محمد يوسف نجم بيروت 1957م.

[1]- ليل توفيق العمري، المرجع السابق، ص 106.

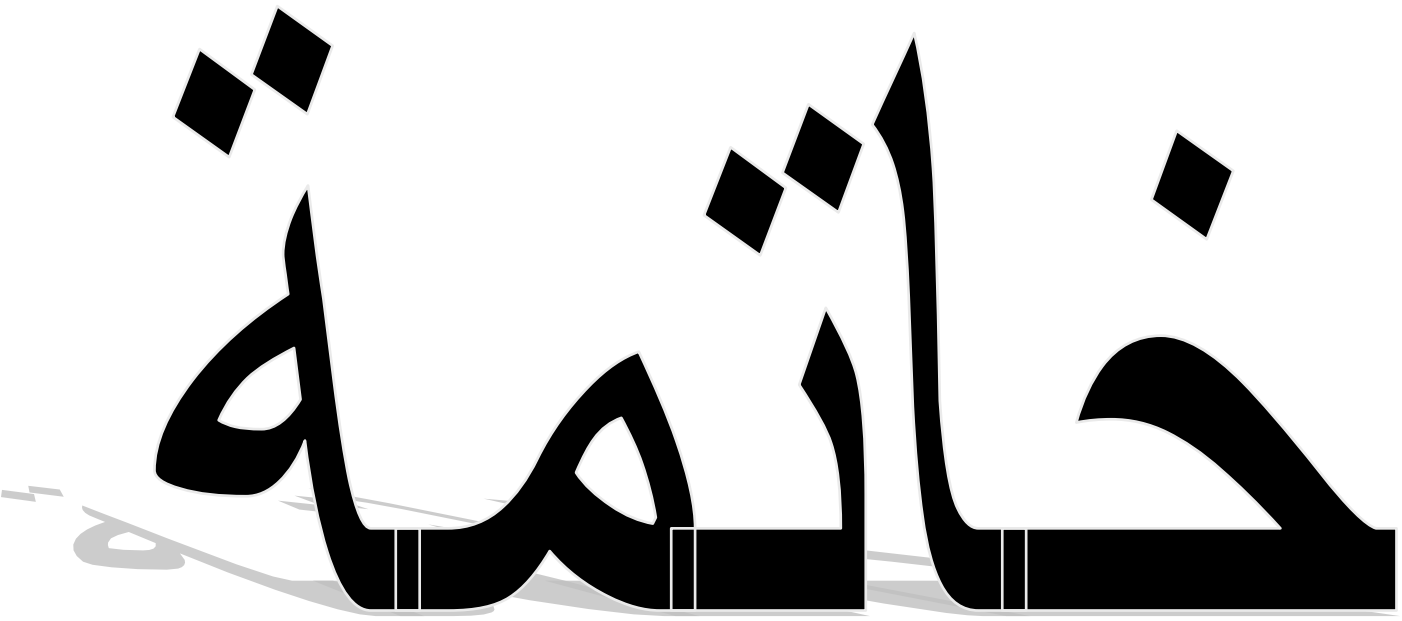
خاتمة

خاتمة

الحقيق أن عناية العرب المحدثين بتراثهم جاءت من نظرتهم إلى وظيفته في الحياة في أن يكون موصولا بالمعاصرة، قادرا على النمو بها، مع ما يرتبط بهذه الوظيفة من أمال في السعي لبناء مستقبل أفضل والإسهام في نشر العلم، وبيان أمجاد علمائنا الغابرين وتوطيد الصلة بين علوم الأمس وعلوم اليوم، وأن أسباب وضعهم قواعد موحدة لتحقيق التراث العربي يرجع إلى أن الجهود التي بذلت في تحقيق النصوص بحاجة إلى تنسيق ومنهجية واضحة، وذلك لفقدانهم ضوابط التحقيق السليم، وتعدد مناهج التحقيق وتفاوتها، وعدم وجود خطة مثلى يسيرون عليها، وأن الغاية من وضعهم أسسا لتحقيق التراث العربي في التقريب بين مناهج التحقيق، وتقديم بعض المعالم الميدانية التي تساعد المحققين على تجاوز صعوبات التحقيق وترشد المبتدئين إلى طريقة التحقيق السليم، وتنظيم العمل فيه وفق أسس واحدة، وبيان الفائدة التي نجنيها من تحقيق هذا التراث، فأصبح علم التحقيق علما قائما بنفسه، يعطى له كثير من الناس عناية أدت إلى ازدياد النشاط العلمي المتمثل في إلقاء المحاضرات، وإقامة الندوات، وعقد المؤتمرات، وتأليف الكتب التي تعنى بهذا الفن، وإلى توافر مجموعة كبيرة من الكتب المحققة في أيدي الناس، يفيدون منها إفادة شتى.

وكل ذلك جاء بناء على جهود القدماء منهم في وضع الأصول والقواعد الأساسية للتحقيق، من خلال اهتمامهم بضبط النصوص وتوثيقها، والمقابلة بين النسخ واختيار أوثقها، ووضع رمز لكل نسخة، على الرغم من أنهم لم يعرفوا التحقيق بمنزلة علم مستقل له حدوده وأصوله وقواعده كما هو معروف عندنا اليوم.

ولا ننفي الفضل على المستشرقين في سبقهم في نشر تراثنا، فقد بدأوا منذ القرن التاسع عشر الميلادي يهتمون بجمع المخطوطات العربية ونشرها، وكانوا أول من نفض الغبار على كنوزنا، ونبهنا إلى كتبنا ونوادر مخطوطاتنا. وعندما بدأ العرب يهتمون بنشر تراثهم لم تكن هذه البداية مبنية على أسس التحقيق العلمي الدقيق، لأنه لم توجد عندهم إشارات واضحة إلى التحقيق بمفهومه الذي نعرفه اليوم كتخريج النصوص ووضع الفهارس، وتطور الأمر عندما نشطت حركة التحقيق العلمي في النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي، إذ بدأ الاعتماد على نسخ الكتاب المختلفة والمقابلة بينها، وازدهر التحقيق عندما

احتضنته الجامعات العربية من حيث سيره على أسس علمية سليمة، فأصبحت الجامعات تشترط - في وقت متأخر- أن تكون أطروحة الدرجة العلمية كتابا محققا. وبمرور السنين بدأت خبرات العرب تتزايد في ميدان التحقيق، وبدأ التفكير في وضع ضوابط علمية تحكم عملية التحقيق ومن خلال الندوات والمقالات التي نشرت في نقد بعض الكتب المحققة أخذت تتكون معالم هذا الفن، ويتشكل منهجه، ثم لم تلبث أن نشرت بعض الكتب التي حاولت أن تضع أصولا معينة، وقواعد علمية لتحقيق النصوص، ومع أن هذه الكتب جميعها تلتقي عند الأصول العامة في التحقيق، إلا أن كلا منها يحتفظ بمنهجه الخاص به، وهي على تباينها في القيمة العلمية كانت في وقتها حاجة ملحة للمحققين.

ومهما يكن من أمر ما سبق ذكره فإنه يمكن إيجاز أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة في النقاط التالية:

- أسبقية العرب القدماء إلى تحقيق النصوص، خاصة فيما تعلق بتحقيق نصوص الحديث الشريف.

- وقوف العرب على عدة خطوات يقف عليها المحقق في العصر الحديث من أمثلة المقابلة بين النسخ، وتصنيفها.

- إجماع المحققين القدماء والمحدثين على عدم جواز تصحيح الخطأ دون إذن صاحبه، على أنه يمكنهم الإشارة إلى ذات الخطأ وتصحيحه في الحواشي والهوامش.

- إجماعهم على أن الأخطاء الواجب تصحيحها تتعلق بالقرآن الكريم، ذلك أن الأمر لا يتطلب إذن أحد، نظرا لقداسة النص القرآني.

- وقوف المحدثين على خطوات لم يقف عليها القدماء كالفهارس والمقدمات، ذلك أن الأقدمين كان نسخهم وتحقيقهم بغية التعلم لا النشر الواسع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المعاجم

01. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ط 02، دار الفكر، د.ب، 1399هـ-1979م.

02. ابن منظور الإفريقي, أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم, لسان العرب مج: , 04 دار صادر, بيروت, لبنان, ط 01، د.ت.

03. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وأخر، دار الحرمين، القاهرة،1415 .

04. الطاهر أحمد الزاوي, مختار القاموس مرتب على طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير, الدار العربية للكتاب, د.ب, 1983م.

ثانيا: المصادر

01. ابن النديم، أبو الفرج، محمد بن أبي يعقوب اسحق، الفهرست، دار المعرفة، ط01، بيروت، 1994.

02. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل، أحمد بن علي، فتح الباري، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1996.

03. أبو عبد الله البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1313.

04. أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري, أسرار العربية تحقيق: محمد بهجة البيطار, مطبعة الترقي بدمشق, 1377هـ/1957م.

05. الطباع، إياد خالد، منهج تحقيق المخطوطات، ط 01، دار الفكر، دمشق 2003.

06. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط 01-02، الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الرفاعي، الرياض 1979.

07. العلموي، الشيخ عبد الباسط بن موسى بن محمد، المعيد قي أدب المفيد والمستفيد، مطبعة الترقي، دمشق، 1349.

08. الغرياني، الصادق عبد الرحمن، تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989.

09. الغرياني، أبو الفضل، أحمد بن علي، فتح الباري، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1996.

10. القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف، ابناه الرواة على ابناه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، بيروت، ط 01، 1986.

11- برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب، إعداد و تقديم محمد حمدي البكري، مركز تحقيق التراث (وزارة الثقافة)، القاهرة، 1969.

12. روز نتال، مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة أنيس فريحة ط4، دار الثقافة، بيروت، 1983.

13. عبد الهادي الفضلي، تحقيق التراث، كلية الأدب, جامعة للملك عبد العزيز الطبعة الأولى، مكتبة العالم، جدة، 1402هـ.

14. ليلى توفيق العمري، جهود القدماء والمحدثين في وضع الأصول العلمية لأسس تحقيق التراث العرب، الطبعة الأولى، الجامعة الهاشمية، 2007م-1427هـ.

ثالثا: المراجع

1. ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مكتبة المعرف، بيروت، د.س.

2. رمضان عبد التواب, مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط 1، 1406هـ/1985م.

3. زين الدين الرازي، مختار الصحاح، الطبعة الخامسة، مكتبة لبنان، لبنان 2010.

4. صالح بلعيد، في المناهج اللغوية وإعداد الأبحاث، دار هومة، الجزائر، 2005م.

5. صباح نوري المرزوك، مناهج البحث وتحقيق النصوص ونشرها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

6. ضيف شوقي، البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره، ط 07، دار المعارف، القاهرة 1992.

7. عبد السلام محمد هارون, تحقيق النصوص ونشرها, ط 07 مكتبة الخانجي القاهرة,1418 هـ/1998م.

8. قاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، 1970م.

9. محمد بن محمد ابن سيد الناس، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، ط 02، د–ت.

10. المنجد صلاح الدين، قواعد تحقيق المخطوطات، دار الكتاب الجديد بيروت، ط 05، 1976.

رابعا: الدوريات والمجلات العلمية

01. السامرائي إبراهيم، مع تحقيق كتب التراث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج 11-12 ،السنة الرابعة، عمان 1981.

02. بدر الدين الغزي، أبو البركات محمد بن محمد، الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد (مقدمة محمد مرسي الخولي لما نشره منه)، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد العاشر، الجزء الأول، القاهرة، 1964.

03. سعيدان احمد، التراث العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد المزدوج 23-24، السنة السابعة عمان، 1984.

04. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، (اليمن)،ع:8، 2020.

05. مجلة آداب الرافدين، مجلة فصلية علمية محكمة الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية بالغة العربية، العدد الثاني والثمانون السنة الخمسون، محرم 1442هـ 2020م.

خامسا: المحاضرات

01- الخراط، أحمد محمد، محاضرات في تحقيق النصوص، ط 02، دار المنارة، جدة 1988.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

مقدمة.....أ
مدخل: الإطار المفاهيمي للدراسة.....06
1- تعريف التحقيق... 06
2- منهج التحقيق.....06
3-هدف التحقيق.....06
4- شروط المحقق.....07
5- نشأة علم التحقيق عند العرب.....10
الفصل الأول: مناهج التحقيق عند القدماء 13
المبحث الأول: جذور تحقيق النصوص عند العرب.....14
المبحث الثاني: جهود علماء العرب القدامى في التحقيق.....20
المبحث الثالث: نموذج من جهود العرب القدامى في التحقيق.....27
الفصل الثاني: مناهج التحقيق عند المحدثين.....30
المبحث الأول: مراحل التحقيق.....31
1- اختيار المخطوط 31
2- جمع النسخ 32
3- تحقيق النص المخطوط.....34
4- الإخراج النهائي للمخطوط المحقق 38
المبحث الثاني: مكملات التحقيق 39
1- مكملات قبل التحقيق 39
2- مكملات بعد التحقيق 41
المبحث الثالث: أشهر المحققين المحدثين ومؤلفاتهم.....43

1- الشيخ أحمد محمد شاكر.....43
2- الشيخ محمود محمد الطناحي.....45
3- الشيخ عبد السلام محمد هارون.....46
4- الشيخ إحسان عباس.....47
خاتمة.....49
قائمة المصادر والمراجع 52
فهرس الموضوعات.....57

الملخص:

يرتبط التحقيق بالتراث ارتباطا وثيقا، إذ أن لهذا الفن دورا كبيرا في إحياء التراث وبعثه وإخراجه إلى النور، والحقيقة أن هذا الفن ذو أصول عربية بحيث اهتدى إليه العرب القدماء منذ زمن بعيد وخير مثال على ذلك تحقيق صحيح البخاري الذي يؤصل به لتاريخ التحقيق عند العرب، وبالتالي يعتبر رجال الحديث من الأوائل الذي كانت لهم البادرة في هذا الفن، والاعتناء به،، ثم سار على نهجهم المحدثون من خلال الجهود التي بذلوها في تحقيق الكثير النصوص والمخطوطات التراثية متبعين في ذلك أهم قواعد التحقيق المتعارف عليها اليوم، والملاحظ وجود علاقة وطيدة وتقارب كبير بين ما اهتدى إليه القدماء والمحدثون من القواعد والأسس المعتمدة في علم التحقيق.

الكلمات المفتاحية : التحقيق، المنهج، القدماء ، المحدثون.

Abstract:

Linked to the achievement of heritage closely linked and so this art's role in the revival of heritage and mission and take it out into the light reading, and this art is of Arab descent so guided by the Arabs before the West, and the efforts made by the Arabs in achieving some of the traditional sources of reverting the most recognized interrogation rules them that had guided the narrators and achieve some of the traditional sources of evidence that the Arabs have had a head start in that as the fulfillment of Sahih Bukhari and rooting for the date of the investigation when the Arabs do, and therefore is considered modern men of the first who had their gesture in the art, and take care of it, and the relationship strong between what guided the ancient and modern in terms of rules adopted in the investigation, and we find also that modern efforts were remarkable both in terms of the efforts made by the Orientalists .or the efforts made by the Arabs.

Keywords: achieve; manuscripts; ancient; modern.